الأمم المتحدة

A/C.1/75/PV.9

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

المحاضر الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة **٩**

الاثنين، ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سانتوس مارابر . . . . . (إسبانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود ٩٤ إلى ١١٠ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (*تكلم بالإسبانية*): أدعو اللجنة الآن إلى مشاهدة بيان مسجل مسبقا من ممثل سويسرا.

عُرِض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الاجتماعات.

السيد إيريميا أروسمينا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): بما أن هذا هو البيان الأول لجمهورية بنما، أود أن أهنئكم، السفير أغوستين سانتوس مرافير، على انتخابكم، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين. ونثق ثقةً تامة في قيادتكم في إدارة أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

وتؤيد بنما البيان الذي أدلى به ممثل نيكاراغوا باسم الدول الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (انظر A/C.1/75/PV.2).

وتكرر جمهورية بنما التزامها بتعزيز نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظام تحديد الأسلحة. ويدرك بلدنا إدراكا جليا التحديات والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان في هذه الأوقات غير المسبوقة، مثل تداعيات جائحة مرض فيروس كورونا التي أثرت على العمل الإنساني في جميع أنحاء العالم ومبادرات بناء السلام في مناطق النزاع. إن هذه الحالة الراهنة تقودنا إلى التفكير مليا في مدى أهمية تخفيض الإنفاق العسكري المفرط وإعطاء الأولوية لاستخدام تلك الموارد لأغراض إنسانية واجتماعية وصحية، بما في ذلك القضاء على الفقر وعدم المساواة.

وتؤكد بنما من جديد التزامها بتعددية الأطراف في صون السلم والأمن الدوليين وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وبنما، بصفتها طرفا في معاهدة تلاتيلولكو – وهي أول صك في العالم ينص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية – تؤكد مجددا تطلعها إلى تحقيق عالم آمن خالٍ من أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت نفسه، نشيد بعمل وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

البحر الكاريبي بوصفه مرجعا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى.

وتأمل بنما أيضا، مع دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، أن يؤدي كشف أي تجارب نووية وتبادل البيانات والمعلومات العلمية فيما بين الدول الأعضاء إلى تمكينها من أداء مهامها وبلوغ أهدافها. وفي هذا الصدد، تساهم بنما في تلك الجهود من خلال محطتها للنويدات المشعة RN50، والتي تشكل جزءا من شبكة نظام الرصد الدولي التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تهدف إلى أن يكون لديها ٣٢١ محطة رصد و ١٦ مختبرا للنويدات المشعة.

علاوةً على ذلك، لا يزال بلدي يعلق أهمية كبيرة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية. ويلذلك نُرحِّب بالمؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٢١، الذي سيغتنم الفرصة لتجديد الالتزام القائم للدول الأطراف بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وفي السياق نفسه، تفخر بنما بأن تكون من أوائل الدول التي صدقت على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونعتقد أن دخولها حيز النفاذ سيُقرّبنا من ضمان السلم والأمن الدوليين، وإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها

إن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية تثير قلقا بالغا إذا لم تكن الإزالة التامة لتلك الأسلحة مضمونة. ولذلك يجدر التذكير بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، التي تفيد بأن ثمة التزاما قائما بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

وإذ نشهد تزايد إساءة استخدام التقنيات الجديدة خلال الجائحة، يجب أن نؤكد على أهمية الاعتراف بالقانون الدولي وتطبيقه بشأن استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي. وفي هذا الصدد، وعلى أساس أن الدول تتحمل مسؤولية تهيئة بيئة آمنة ومستقرة وسهلة المنال وسلمية في الفضاء الإلكتروني، تُقدِّر بنما عمل فريق الخبراء الحكوميين بشأن الارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل مفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي في العمليات التي يُضطلع بها لتحقيق هذه الغاية في الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أختم كلمتي بالتأكيد مجددا على أهمية اتباع نهج متعدد الأبعاد لتحقيق الأمن، يُمكِّننا من تحقيق التنمية المستدامة بتشجيع البلدان على تنحية خلافاتها جانبا والاستفادة من الحيز الذي تتيحه اللجنة الأولى للسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي.

السيد مودزفيتي (زمبابوي) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد زمبابوي أن ينضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم، سيدي الرئيس، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين، بانتخابكم لرئاسة أنشطة هذه اللجنة الهامة جدا خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. ويُمكن للمكتب أن يُعوِّل على دعمنا وتعاوننا وهو يؤدي مهامه.

وتؤيد زمبابوي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل الكاميرون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/75/PV.2). وبالإضافة إلى هذين البيانين، أود الإدلاء بالملاحظات الموجزة التالية بصفتي الوطنية.

ينضم وفد بلدي إلى أسرة الأمم المتحدة في تقديم تعازينا الصادقة لأسر الذين توفوا بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ونُعرب عن تضامننا مع الدول التي تكافح من أجل احتواء الجائحة التي ربما تكون أكبر تحدٍ اجتماعي واقتصادي وأمني في عصرنا. ومن المرجح أن يستمر الشعور بتداعيات جائحة كوفيد-١٩ على السلم والأمن لفترة طويلة قادمة.

وتُحدِّد الترتيبات الاستثنائية لعقد هذه الدورة للجنة الأولى الوضع الطبيعي الجديد، وهي دليل على جسامة التحدي. وقد احتشدنا لدعم

الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، في دعوته إلى تعليق التدابير القسرية الانفرادية من أجل تمكين البلدان المستهدفة من الحصول على الدعم المادي والمالي اللازم في التصدي لجائحة كوفيد-١٩.

ويشاطر وفد بلدي حركة عدم الانحياز شعورها بالإحباط بسبب الإنفاق العسكري العالمي المتزايد وتحديث الترسانات النووية والتقليدية لبعض الدول الأعضاء في وقت نسعى فيه إلى إيجاد أرضية مشتركة بشأن طرائق نزع السلاح. وما نخشاه هو أن تكون الزيادة المستمرة في الإنفاق العسكري العالمي قد أدَّت عن غير قصد إلى سباق تسلح لن تشعر فيه أي دولة بالأمان إذا كانت لا تستطيع مجاراة الترسانة العسكرية لمنافسيها. والتاريخ مليء بالدروس المستفادة من التجارب التي كان فيها سباق التسلح، في جانب منه، هو سبب النزاع المسلح وآثاره وعواقبه. إن سباق التسلح هو، إلى حد كبير، سبب ونتيجة الشكوك المتبادلة والتنافسات والتوترات الجيوسياسية الحالية، وهو مصدر محتمل للنزاع في المستقبل.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، تعتقد زمبابوي أن إزالتها تنطوي على تحدٍ وجودي في عصرنا، وينبغي أن تظل أولوية قصوى للأمم المتحدة. وسيذكر الزملاء أننا احتفلنا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر باليوم الدولي للقضاء التام على الأسلحة النووية، الذي تأملنا فيه في أهوال القصف الذري لهيروشيما وناغازاكي في ٦ و ٩ آب/أغسطس ١٩٤٥ على التوالي. وينبغي أن يعطينا الدمار الذي أصاب هيروشيما وناغازاكي الزخم اللازم للسعي إلى منع المزيد من انتشار الأسلحة النووية وتطويرها وتحديثها. وإزالتها التامة تكتسي أهمية بالغة لبقاء البشرية وكوكب الأرض.

وتعتقد زمبابوي أن نزع السلاح النووي ليس خيارا بل ضرورة وجودية يتعين على جيلنا السعي من أجلها بنية صادقة لإنقاذ الأجيال المقبلة من الإبادة. وبينما نسعى إلى تحقيق ذلك الهدف المشترك، يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة فيما يتعلق بالاضطلاع بدور القيادة واتخاذ إجراءات عملية في ذلك المسعى. وفي ذلك السياق، نشعر بالقلق لعدم إحراز تقدم بشأن جدول أعمال نزع السلاح النووي، وما نخشاه هو أن تنحسر رؤية نزع السلاح النووي، وفي نهاية المطاف الإزالة التامة للأسلحة النووية، بدلا من أن تتسارع وتيرتها، حيث ينهار أمام أعيننا هيكل تحديد الأسلحة النووية، الذي بني بصبر على مدى السنوات الخمسين الماضية.

ونحيط علما بالمبادرات العديدة التي صاغتها الدول الأعضاء للنهوض بجدول أعمال نزع السلاح النووي، ونرحب بتنوع الآراء والنهج. ومع ذلك، نشعر بالقلق، كدولة غير حائزة للأسلحة النووية، من أن كثرة المبادرات تبعث فيما يبدو حالة من الفوضى في جدول أعمال نزع السلاح النووي. ويساورنا القلق لعدم مرونة الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تبدو، على الرغم من إعلانات النوايا، مترددة في التخلي عن ترساناتها النووية، الأمر الذي يُنذِر بإفساد جدول أعمال نزع السلاح. ولا تزال الآراء المختلفة والشكوك المتبادلة والتوترات الجيوسياسية المتنامية تُشكِّل عائقا أمام آلية نزع السلاح برمتها، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. ونأمل أن يدرس أعضاء هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح العوامل التي أسهمت في حالة الجمود والركود حتى الآن، وأن يجدوا طرقا مبتكرة لتضييق شقة الخلافات بينهم.

وفي الوقت نفسه، تود زمبابوي أن تعرب عن تأييدها لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي، على النحو المنصوص عليه في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وسيُتيح المؤتمر لقادة العالم فرصةً لتقييم حالة النقاش بشأن نزع السلاح النووي، وبث زخم جديد في هيكل نزع السلاح النووي. وتحقيقا لهذه الغاية، تعرب زمبابوي عن تأييدها لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي نأمل أن تنال التوقيعات المتبقية لكي تدخل حيز النفاذ. وكدليل على التزامنا، اتخذنا الترتيبات اللازمة للتوقيع على تلك المعاهدة الهامة في أقرب وقت ممكن ونحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذونا.

وعلاوةً على ذلك، تضيف زمبابوي صوتها إلى دعوة المجموعة الأفريقية إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تحقيق عالمية الانضمام إليها. وفي هذا الصدد، ندعو الدول الثماني المدرجة

في المرفق ٢ إلى النظر في التصديق على المعاهدة أو التوقيع عليها لتمهيد الطريق لتفعيلها بغية تحريم التجارب النووية.

ولاتزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الأساس الوطيد لجهودنا الجماعية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي. وإننا نتطلع إلى المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة والذي أعيد تحديد موعده ليُعقد في عام ٢٠٢١. وتحقيقا لتلك الغاية، تنضم زمبابوي إلى أعضاء المجتمع الدولي الآخرين في الإعراب عن أسفها لفشل المؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٥ في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية ترعى مصالح الجميع. وندعو الرئيس المُعيَّن إلى مضاعفة الجهود للتواصل مع الدول الأطراف لإيجاد أرضية مشتركة قبل المؤتمر العاشر للأطراف في المعاهدة. لقد أصبحت الحاجة الآن أكثر إلحاحاً من ذي قبل إلى مؤتمر عاشر ناجح للأطراف في معاهدة عدم الانتشار يرتكز على وثيقة ختامية متوازنة وشاملة وتستند إلى توافق الآراء.

وإذ نشارك في مناقشة نزع السلاح النووي، تود زمبابوي أن تؤكد على أن سعينا إلى عدم الانتشار ينبغي ألا يقوض حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام التكنولوجيا النووية وتطبيقها للأغراض السلمية. والحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية هو أحد الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار، وينبغي الحفاظ على هذا الحق. ومع ذلك، نؤكد على أن الحق في الاستخدامات والتطبيقات السلمية والإنمائية للطاقة النووية ينبغي التمتع به على نحو يظهر حسن التقدير، مع توفير ضمانات كافية لمنع وقوع المواد والتكنولوجيا النووية في الأيدي الآثمة.

وزمبابوي مقتنعة بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تشكل لبنة هامة لنظام نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، وكما أعلنت بلدان أفريقية أخرى في بيانات سابقة خلال المناقشة العامة، تظل زمبابوي ملتزمة بواجباتها بموجب معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، أو معاهدة بليندابا. ونؤكد مجددا رغبتنا في إبقاء القارة الأفريقية منطقةً خاليةً من الأسلحة النووية، والمساهمة في منع تركيب أو اختبار أجهزة نووية في القارة، بما في ذلك في مجالها الجوي.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، تشعر زمبابوي بالقلق لتزايد ميل بعض الدول إلى وضع أسلحة في الفضاء وتحويله إلى ساحة للمعارك. فالفضاء الخارجي هو أحد الأصول التي تُسمَّى الأصول المشتركة للبشرية التي لكل بلد على وجه الأرض مصلحة ومصالح مكتسبة فيها. ونظرا إلى أن هذا النظام هش ومتقلب للغاية، فإننا ندعو إلى إنشاء نظام قائم على القواعد لتنظيم ذلك الحيز بشكل آمن. ونتفق مع الاقتراحات التي تتقدم بها بعض الوفود باستمرار بأن تجرى مفاوضات من أجل وضع صك ملزم قانونا لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

السيد ستيفانيلي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادىء ذي بدء، أتمني لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المكتب، أن تنجحوا في عقد هذه الدورة السنوية للجنة الأولى. وأؤكد لكم كامل دعم الوفد الإيطالي.

وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2)، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

إن السيناريو الدولي الحالي يبعث على القلق العميق، وعلينا أن نعمل بأقصى قدر من الاستعجال والتصميم لصون وتعزيز الهيكل الدولي لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. إن تعددية الأطراف الفعالة والنظام الدولي القائم على القواعد هما الأداتان الوحيدتان للحفاظ على النتائج التي تحققت حتى الآن ومواصلة السعي لإحراز مزيد من التقدم في هذا الشأن. لقد أدت جائحة فيروس كورونا إلى تفاقم النزاعات، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب وخيمة، لا سيما بالنسبة للسكان المدنيين. ولهذا السبب، يجب دعم وتنفيذ نداء الأمين العام من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي دعما كاملا. لقد حان الوقت لفرض حجر على النزاعات المسلحة، وتركيز جهودنا المشتركة على مكافحة مرض فيروس كورونا. وتؤيد إيطاليا بقوة وباستمرار آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح ومنتدياتها الثلاثة التي يعزز بعضها بعضا.

وتؤكد إيطاليا من جديد التزامها بتحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية. وبعد مرور خمسين عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بركائزها الثلاث التي يعزز بعضها بعضا، تظل هذه المعاهدة حجر الزاوية في النظام الدولي. فمعاهدة عدم الانتشار توفر الإطار القانوني الواقعي الوحيد لبلوغ هدف عالم خال من الأسلحة النووية بأسلوب يعزز الاستقرار الدولي ويقوم على مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وتؤيد إيطاليا الجهود المبذولة لاستغلال الوقت المتبقي للتحضير لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة كفرصة لبناء الجسور بين الدول الأطراف وتقييم التقدم الكبير الذي تحقَّق حتى الآن.

وتدعو إيطاليا الدول التي لم تنضم بعد للمعاهدة بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك بلا تأخير ودون شروط، وتدعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى تنفيذ جميع أحكامها وكذا الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في المؤتمرات اللاحقة لاستعراض المعاهدة. وتتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤوليات أساسية ونشجعها على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترساناتها مع تعزيز الشفافية بشأن مذاهبها. ولا يمكن تحقيق هدف عالم خال من الأسلحة النووية إلا باتباع نهج شمولي وتدريجي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ونرحب بالحوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا ونشجعهما على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات، وتمديد معاهدة ستارت الجديدة، والانخراط في ترتيبات أخرى لتحديد الأسلحة، بما في ذلك بغية توسيع نطاقها والمشاركين فيها.

ولاتزال الأولوية الرئيسية لإيطاليا هي بدء النفاذ الفوري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تشكل عنصرا حاسما في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي. وندعو جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد، وخاصة الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير. وندعو في الوقت نفسه جميع الدول إلى احترام الوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية والامتناع عن أي إجراءات قد تؤدي إلى تعطيل المعاهدة. ومن الأمور ذات الأهمية البالغة أيضا البدء فورا في إجراء مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة تتناول المواد الانشطارية. وريثما يتم إبرام هذه المعاهدة، ينبغي لجميع الدول المعنية أن تلتزم بالوقف الاختياري. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون مؤتمر نزع السلاح إطارا لوضع توصيات تتناول جميع جوانب الضمانات الأمنية السلبية.

وتثمِّن إيطاليا أيضا جميع المبادرات التي اتخذت في مجال التحقق من نزع السلاح النووي. ونؤيد الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، ونرحب بالعمل الذي اضطلع به فريق الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، نكرر تأكيد دعمنا لمسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على أساس ترتيبات متفق عليها بحرية بين جميع دول المنطقة.

وتعتقد إيطاليا أن خطة العمل الشاملة المشتركة لا تزال تشكل عنصرا رئيسيا في جهود تعزيز هيكل عدم الانتشار. إن التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وجميع أحكامه أمر بالغ الأهمية للأمن الإقليمي والدولي. ونحث إيران على العودة إلى الامتثال الكامل دون تأخير، وعلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعاونا كاملا وفي الوقت المناسب فيما يتعلق بجميع التزاماتها المتعلقة بالضمانات. ونرحب بالبيان المشترك الذي أدلت به في آب/أغسطس إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن على استعداد لدعم المبادرات الرامية إلى تخفيف حدة التوترات الحالية واستعادة سلامة خطة العمل الشاملة المشتركة.

إن عمليات إطلاق القذائف التسيارية المتكررة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن المتعددة، تثير قلقا بالغا أيضا. ويُشكِّل اعتزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الإبقاء على برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية وزيادة تطويرها، تهديدا لا يسعنا تجاهله. ولذلك، ندعو بيونغ يانغ إلى الدخول في مفاوضات ذات مصداقية وتقديم دليل ملموس على رغبتها المؤكدة في نزع السلاح النووي بالعودة إلى معاهدة عدم الانتشار،

والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها، واستئناف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي غضون ذلك، يجب أن يظل نظام الجزاءات الدولية قائما.

ولا تزال إيطاليا ملتزمة التزاما قويا باتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندين بقوة أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. ولا بد من تحديد هوية جميع مَن استخدموا الأسلحة الكيميائية ومحاسبتهم. وتدين إيطاليا بشدة استخدام سلاح الجو السوري لأسلحة كيميائية، كما خلص التقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية. ونرحب بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي اتخذ في تموز/يوليه ونحث سورية على اتخاذ جميع التدابير المطلوبة.

وندين أيضا، بأشد العبارات الممكنة، تسميم أليكسي نافالني بغاز أعصاب كيميائي. وترحب إيطاليا بتقديم تحليل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتدعو روسيا إلى التحقيق في ملابسات ذلك الهجوم والكشف عنها بطريقة شفافة، والتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل حل هذه المسألة، وفي نهاية المطاف، الامتثال لالتزاماتها بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد أظهرت الجائحة الحالية مدى أهمية العمل معا لتحسين الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية. وإننا نعلق أهمية كبيرة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية وعلى آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وفي سياق يتسم بالتطورات العلمية والتكنولوجية السريعة الخطى، ينبغي أن نعزز الاتفاقية ونزوّدها بالآليات المناسبة لتقييم الأثر المحتمل لهذه التطورات.

وتشعر إيطاليا بقلق عميق من تزايد خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول. ونؤيد بقوة قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ونشدد على أهمية الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

ويساور إيطاليا قلق بالغ بسبب الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية العشوائية للألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة، فضلا عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ولا سيما على المدنيين والمناطق الحضرية. ونعتقد أن التعاون الدولي ومساعدة الضحايا عنصران رئيسيان في نهج شامل للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وينبغي لنا أيضا أن نفكر في تقديم المساعدة المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين والتنوع. ونرحب بالنتائج التي تحققت في العام الماضي بمناسبة المؤتمر الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لاستعراض الاتفاقية، تمشيا مع التزامنا ببناء عالم خال من الألغام. ونتطلع أيضا إلى المشاركة في المؤتمر الثاني لاتفاقية الذخائر العنقودية لاستعراض الاتفاقية بوصفها معلما هاما آخر.

وفيما يتعلق بالأثر الإنساني البالغ الخطورة للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، نؤيد العملية التي تقودها أيرلندا، والتي يحتمل أن تؤدي إلى إعلان سياسي يهدف إلى تعزيز التزاماتنا الجماعية.

وفيما يتعلق بحماية المدنيين، وإذ نراعي البيانات المتعلقة بالعنف المسلح، فإننا نؤمن بأهمية مكافحة العمليات غير المشروعة لنقل الأسلحة. وندعو إلى تعزيز عالمية معاهدة تجارة الأسلحة والتنفيذ الكامل لأحكامها.

وتدعم إيطاليا بنشاط الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها. ونعلق أهمية كبيرة على عالميتها والامتثال التام لأحكامها وتطوير أي أوجه ممكنة للتآزر فيما بينها. ونُرحِّب أيما ترحيب بالنتائج الجوهرية لأعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في إقرار المبادئ التوجيهية الأحد عشر. وإذ نضع في اعتبارنا أهمية تطبيق القانون الدولي الإنساني على جميع منظومات الأسلحة، نعتقد أنه من الأهمية بمكان التوصل إلى توافق في الآراء بشأن العناصر الممكنة لإطار معياري وتشغيلي.

ونحن ملتزمون التزاما راسخا باستدامة الفضاء الخارجي وسلامته وأمنه في الأجل الطويل. ونعتقد أنه من المهم اتخاذ مبادرات قد

تعزز الطمأنينة والثقة المتبادلة بين الجهات الفاعلة الحالية والمقبلة في الفضاء. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على دور تدابير الشفافية وبناء الثقة ونشجع على مواصلة التعاون الدولي لوضع مبادئ متفق عليها للسلوك الرشيد.

وعلاوة على ذلك، تعد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والإنترنت من بين أعظم الإنجازات البشرية على الإطلاق. ولذلك، فإننا ملتزمون بدعم الجهود الرامية إلى إنشاء فضاء إلكتروني يقوم على احترام القانون الدولي. والحوار المؤسسي أداة رئيسية، وتؤيد إيطاليا الاقتراح الداعي إلى وضع برنامج عمل بشأن تعزيز السلوك الرشيد في الفضاء الإلكتروني.

وفي جميع هذه المسائل، يمكن لزيادة التفاعل مع المجتمع المدني أن تسهم إسهاما رئيسيا. وعلاوة على ذلك، تشجع إيطاليا السياسات والنهج التي تُتيح التمكين الكامل للمرأة، وتُولي الاهتمام الواجب للآثار الجنسانية للعنف المسلح وأهمية إشراك المرأة في مفاوضات نزع السلاح وبرامج بناء السلام.

السيد بحر العلوم (العراق): بدايةً اسمحوا لي أن أتقدم لكم بالتهنئة الخالصة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى متمنيا لكم ولأعضاء المكتب التوفيق والسداد، ونُؤكِّد دعمنا الكامل لكم في سبيل إنجاح أعمال هذه اللجنة.

السيد الرئيس، يؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه وفد جمهورية مصر العربية نيابة عن المجموعة العربية، والبيان الذي ألقاه مندوب إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2) وأود أن أشير إلى المسائل التالية بصفتي الوطنية.

أولا، بند المناقشات العامة. إن حكومة جمهورية العراق ماضية في سبيل سياستها الثابتة لدعم الجهود الرامية إلى دعم نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها، وتعزيز التعاون مع المجتمع الدولي للحد من انتشار تلك الأسلحة، إذ ندرك المخاطر الكبيرة لانتشار الأسلحة بجميع أنواعها.

ووفقا لدستور جمهورية العراق والصكوك الدولية المشروعة، تؤكد حكومتي أهمية توطيد النظام الدولي القائم على القواعد، استنادا إلى القواعد والمبادئ التي اتفق عليها المجتمع الدولي. وإنفاذا لمواد دستور جمهورية العراق وقرارات الشرعية الدولية فإن حكومة بلادي تؤكد على أهمية ترسيخ أسس النظام الدولي القائم والقواعد والمبادئ التي تم الاتفاق عليها من قبل المجتمع الدولي ورفع مستوى التعاون الدولي والعمل المشترك لتحقيق الأهداف التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة، ومن أهمها حفظ السلم والأمن الدوليين، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة بناء السلام واستدامته.

وفي هذا السياق، ندعم جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات والوكالات المتخصصة والدول الأعضاء. كما نرحب بجميع الإسهامات التي تهدف إلى إعطاء زخم لآلية نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي الوقت ذاته، نؤكد على ضرورة الاستمرار في بذل الجهود لغرض تعزيز عالمية الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة، لكونها تعد الضمانة الوحيدة لعدم استخدام الأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ويدرك العراق أهمية ومكانة مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد متعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. ونُشدِّد مجددا على ضرورة اضطلاع الدول الأعضاء بالمسؤولية وإبداء المرونة والتحلي بالإرادة السياسية بغرض إنهاء حالة الجمود الحالي واستئناف المؤتمر لدوره التفاوضي والخروج بنتائج مرضية تلبي شواغل الدول الأعضاء.

وعلى صعيد متصل، يشدِّد العراق على أهمية الدور الذي تمارسه هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية متعددة الأطراف المعنية بقضايا نزع السلاح داخل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نعرب عن أسفنا العميق لعدم انعقاد الهيئة في دورة هذا العام، ونجدد الدعوة للدول الأعضاء إلى إبداء المرونة المطلوبة وتسوية الخلافات بشكل يسهم في استئناف الاجتماعات الدولية لهيئة نزع السلاح.

ثانيا، بند الأسلحة النووية. لم تشهد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذا متوازنا لركائزها الثلاث بالشكل الذي يعكس الالتزامات

التي تمليها على الدول الأطراف. وعلى الرغم من مرور أكثر من ٥٠ عاما على اعتمادها ما زالت هذه المعاهدة تشهد خللا واضحا في التنفيذ من جراء إصرار الدول النووية على عدم ترجمة التزامات نزع السلاح النووي إلى واقع عملي وفقا لما جاء في المادة السادسة من المعاهدة وكذلك المقرر الخاص بتأكيد أهداف ومبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥. وفي هذا السياق، يساونا القلق البالغ من جراء فشل الجهود الدولية في اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥.

نُؤكِّد على أهمية تطبيق قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بشأن منع حيازة الإرهابيين للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. إذ تُعد تدابير الأمن النووي المُشدَّد على المستوى الوطني ضرورية للحيلولة دون وصول تلك الأسلحة إلى أيدي الإرهابيين. ولذلك، فإن دعوات إخلاء العالم من الأسلحة النووية يعد مطلبا مشروعا وكفيلا بأن يُجنِّب العالم خطر الإرهاب النووي.

لقد صوت العراق لصالح معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدتها الجمعية العامة خلال دورتها الحادية والسبعين انطلاقا من الهدف المتمثل في دعم الجهود الدولية وأي مبادرة تسهم في الحد من خطر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى. كما انضم إلى قائمة الدول الراعية لمشاريع القرارات الخاصة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية (A/C.1/75/L.5). وتبذل حكومة بلادي مساعي حثيثة لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ لكونها تسهم في تعزيز نظام عدم الانتشار.

ويؤكد وفد بلادي على الحق غير القابل للتصرف للدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والحصول على التكنولوجيات النووية لهذا الغرض، دون تمييز في المجالات المتعددة السلمية لتطبيقات الطاقة النووية وفي إطار معاهدة عدم الانتشار.

ثالثا، بند الأسلحة التقليدية. إن استمرار تطوير وبيع الأسلحة التقليدية يعد تهديدا مباشرا لأمن واستقرار الدول والمجتمعات لا يقل خطرا عن الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. إن التراكم غير القانوني الهائل للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها يتسبَّب في استمرار تأجيج الصراعات بين الدول وفي الهجمات الإرهابية والجريمة المنظمة وحرب العصابات،الأمر الذي يضع المجتمع الدولي أمام تحديات كبيرة.

ولذلك، نؤكد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل إقامة نظام متكامل لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع أنواعها، وحظر تصدير هذه الأسلحة ومراقبة حركتها عبر الحدود. وفي هذا الإطار، يرحب العراق باعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة الثالث لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونأمل أن تخرج الدول الأعضاء بنتائج إيجابية في المؤتمر السابع لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانيه ومكافحته والقضاء عليه والذي سيعقد في العام ٢٠٢١ بدلا من هذا العام.

وفي سياق متصل، نود الإشارة إلى مسألة مخاطر انتشار الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحروب من المتفجرات، وكذلك الذخائر العنقودية، لكونها من أكثر المشاكل تعقيدا نتيجة لآثارها السلبية على الواقع الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للدول. ويتصدر العراق لائحة دول العالم التي تعاني من مشكلة الألغام والعبوات الناسفة. وقد كان للممارسة الإجرامية والبشعة التي انتهجتها عصابات داعش الإرهابية عبر زراعة الألغام والعبوات الناسفة في مناطق مختلفة من العراق الأثر الكبير في عرقلة وإبطاء الجهود الحكومية لإعادة النازحين إلى ديارهم بصورة آمنة.

ولذلك، ندعو الدول المانحة والمنظمات الدولية إلى التنسيق والعمل مع الحكومة العراقية لضمان وصول الدعم والمساعدات للجهات المستفيدة للقضاء على الآثار المدمرة للتنمية البشرية والاقتصادية على حد سواء.

رابعا بند الأمن الإقليمي. تعيد جمهورية العراق التأكيد على أهمية إنشاء منطقة شرق أوسطية خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار

الشامل. وفي هذا السياق، نشيد بالجهود التي بذلت لانعقاد الدورة الأولى للمؤتمر برئاسة الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، تنفيذا للمقرر ٥٤٦/٧٣ الصادر عن الجمعية العامة.

إن هذه الخطوة من شأنها أن تُشكِّل مسارا موازيا لدعم الجهود الدولية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما يسهم في صون السلم والأمن الدوليين. ونتطلع قدما إلى عقد الدورة الثانية للمؤتمر برئاسة الكويت في عام ٢٠٢١، مؤكدين دعمنا المتواصل.

كما يؤكِّد وفد بلادي على ضرورة شروع الكيان الإسرائيلي بنزع سلاح النووي وانضمامه إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي، مع إخضاع جميع منشآته النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والمشاركة في الدورة الثانية لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

خامسا تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. في سياق الأمن الدولي نثني على الجهود الحثيثة من قبل الفريق العامل المفتوح العضوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض إعداد مسودة تقرير الفريق.

وختاما، فإن احترام قواعد القانون الدولي يُشكِّل حجر الزاوية في استدامة الاستقرار الدولي. وعليه فإنه من المهم التركيز على مبادئ الشفافية والتعاون الدولي.

السيد سامبرانا توريليو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لتولِّي مسؤولية تسيير أعمال اللجنة الأولى. ونحن واثقون من أننا، تحت قيادتكم، سنتمكن من التصدي للتحديات التي تواجهها اللجنة في عملها وتكليله بالنجاح.

ويُؤيِّد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

إننا نواجه اليوم وقتا عصيبا في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. ونعيش في فترة تتعاظم فيها الشكوك وأوجه عدم الاستقرار في مجال الأمن العالمي. ويجب علينا هذا العام على وجه الخصوص أن نعالج أيضا الآثار الجانبية للأزمة الصحية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ولذلك، نكرر التزامنا بالدعوة التي أطلقها الأمين العام في آذار/مارس من أجل وقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي في جميع النزاعات، ونقر بأنه يجب علينا، خلال الجائحة الحالية، أن نتكاتف لإنقاذ الأرواح وتخفيف الدمار الاجتماعي والاقتصادي الذي أصاب شعوبنا. ولذلك، يجب أن نخفف من حدة جميع حالات النزاع بغية تيسير وصول المساعدات الإنسانية في حالات الضعف.

وفي هذا الصدد، تشجع بوليفيا على نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة بوصفها عناصر رئيسية لصون السلم والأمن الدوليين. وبالمثل، نرى أن نزع السلاح النووي الكامل الذي يمكن التحقق منه أمر ضروري لتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية.

تقع بوليفيا في أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تعلن خلوها من الأسلحة النووية، بموجب معاهدة تلاتيلولكو، وكذلك أول منطقة يتم تصنيفها كمنطقة سلام. وفي ذلك السياق، نعتقد أن أسلحة الدمار الشامل – ولا سيما الأسلحة النووية – هي أكثر الأسلحة التي عرفتها البشرية وحشيةً، والتي يستمر تأثيرها المميت لعقود.

وما دامت بعض الدول تواصل سباق التسلح، يجب أن نواصل المطالبة بحظر تطوير واختبار وإنتاج واكتساب وحيازة الترسانات والمتفجرات النووية. وبعبارة أخرى، إن مجرد السعي إلى تطوير هذه الأسلحة يتعارض مع مقاصد وأهداف نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك الالتزامات والأحكام المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب أن نعزز معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية والآلية الرئيسية لعدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ونأسف لأنه بسبب جائحة فيروس كوفيد-١٩، تعذَّر عقد المؤتمر العاشر للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة كما كان مقررا. ومع ذلك، نأمل أن يتيسَّر عقد المؤتمر قريبا، إذا سمحت الظروف بذلك.

وإننا ندين استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها كتدبير رادع، فهو يشكل جريمة ضد البشرية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. وعلى وجه التحديد نتيجةً لالتزامنا بنزع السلاح النووي، أصبحت بوليفيا في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٩ البلد الخامس والعشرين الذي يصدق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وفي ضوء الأهمية الحيوية للمعاهدة، ندعو جميع الدول التي لم توقع وتصدق عليها بعد إلى القيام بذلك.

وفي السياق ذاته، نؤكد مجددا موقفنا الثابت المؤيد للإزالة التامة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وهي أولوية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونرفض رفضا قاطعا استخدام الأسلحة الكيميائية – فهو عمل إجرامي لا مبرر له – في أي مكان ومن قِبَل أي شخص لأنه سيُشكِّل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

ولا تزال مسألة الألغام المضادة للأفراد تتطلَّب اهتمام المجتمع الدولي. ونسلط الضوء على أهمية التعاون في جهود إزالة الألغام ومساعدة الضحايا. وتشكل الألغام تهديدا خطيرا للسكان المدنيين وتعيق التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية والحضرية. ولذلك فإن إزالتها شرط ضروري لتنمية وإدماج الشعوب، ولا سيما سكان المناطق الحدودية، لأنها ستسهم في تعزيز إستراتيجية مشتركة لمكافحة الفقر.

ومن الشواغل الرئيسية الأخرى للمجتمع الدولي، بما في ذلك وفد بلدي، حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نظرا لتوافرها على نطاق واسع، وانخفاض تكلفتها وسهولة استخدامها. وفي هذا الصدد، ترى بوليفيا أن التكديس المفرط لهذه الأسلحة وتداولها يعوق جهود منع نشوب النزاعات الداخلية ويزيد من صعوبة مكافحة الجريمة المنظمة.

وترى بوليفيا أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والحوكمة والاستقرار والنظام الديمقراطي والمؤسسي لجميع البلدان. ولا نعتقد أن المشكلة يمكن معالجتها على نحو انفرادي، ومن ثم فمن الضروري تعزيز الجهود الرامية إلى إنشاء منتدى إقليمي ومتعدد الأطراف يشجع، على أساس مستمر، تبادل المعلومات والخبرات بين البلدان على الصعيد الإقليمي، فضلا عن التعاون مع الوكالات الدولية.

ونتفق مع الوفود العديدة التي ذكرت أن تعزيز الفضاء الخارجي واستكشافه ينبغي أن يكونا للأغراض السلمية فحسب، ولما فيه منفعة البشرية جمعاء، وبما يحقِّق مصالح جميع الدول، بغض النظر عن مستوى تنميتها العلمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

وفي السياق نفسه، نود أن نقول، لئن كان صحيحا أن التكنولوجيات الجديدة يمكن أن تساعدنا في التغلب على حالات الخطر القائمة وتعزيز التفاهم بين الأمم والمنظمات الدولية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإننا مقتنعون بضرورة العمل من أجل إقامة فضاء إلكتروني مستقر ويمكن الوصول إليه في إطار القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي ظل هذه الخلفية، تشدد بوليفيا على ضرورة تعزيز الجهود الدولية المشتركة للتنسيق والتعاون من أجل توسيع نطاق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات عن طريق زيادة الوعي العام بمسائل أمن الفضاء الإلكتروني. ويجب علينا أيضا أن نضع إستراتيجية لنهج شامل للتصدي لجميع التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي.

وفي هذا السياق، نأمل أن يؤدي عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتعزيز سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في مجال المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي إلى استنتاجات قائمة على توافق الآراء تمكننا من التعهد بالتزامات بالارتقاء باستخدام هذه التكنولوجيات بطريقة مفتوحة وآمنة وسلمية، بما يتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن واقعنا الحالي تعصف به توترات متزايدة على الصعيد العالمي تنطوي على تكلفة إنسانية كبيرة. ولذلك تدعو بوليفيا إلى احترام القانون الدولي، وتدعو أيضا، بوصفها دولة محبة للسلام وداعية إلى ثقافة السلام والحق فيه، إلى تنفيذ الوسائل السلمية لتسوية المنازعات،

واستخدام المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية. وفي المقام الأول، ندعو إلى استخدام تعددية الأطراف كآلية ينبغي أن تكون المبدأ الأساسي لجميع المفاوضات بشأن نزع السلاح الكامل وعدم الانتشار. وتحقيقا لتلك الغاية، سيدي الرئيس، يمكنكم التعويل على التزام وفد بلدي بدعم عمل اللجنة الأولى.

السيدة بارتوليني (سان مارينو) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأتمنى لكم دورة ناجحة.

تسببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في حدوث وفيات وآلام، فضلا عن حالات الطوارئ الصحية والاقتصادية والإنسانية في كل ركن من أركان العالم. لقد أثَّرت على كل مناحي حياتنا اليومية، وكما نعلم جميعا، فإنها تؤثِّر أيضا على عملنا في مجال نزع السلاح. فقد تأجلت عمليات عديدة، ولكننا وجدنا أيضا طرقا جديدة للتعاون ومواصلة عملنا. ومع ذلك، فقد شهدنا للأسف علامات على زيادة تآكل النظام الدولي لتحديد الأسلحة.

وتؤمن سان مارينو إيمانا راسخا بإخلاء العالم من الأسلحة النووية. وأي تفجير، سواء كان متعمدا أو حدثا عارضا أو ناجما عن سوء التقدير، ستكون له عواقب إنسانية كارثية وطويلة الأمد وآثار مأساوية على حياتنا والبيئة والأجيال المقبلة. ويوافق هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي صك لا يزال يُشكِّل حجز الزاوية في جهود نزع السلاح النووي. ونتطلع إلى عقد مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة، ونحن على استعداد للتعاون من أجل تعزيز دورها الحاسم وتنفيذ جميع أركانها الثلاثة.

إن جمهورية سان مارينو قلقة للغاية من الزيادة الحالية في التوترات العالمية، وقبل كل شيء، من التحديث المستمر للترسانات النووية. وتتعارض هذه الأنشطة مع الوفاء بالالتزامات القائمة بموجب معاهدة عدم الانتشار، ولا تتماشى مع هدفنا النهائي المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

و نشعر بالقلق أيضا لانهيار اتفاقات هامة لتحديد الأسلحة النووية، مثل معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى، وإزاء مستقبل خطة العمل الشاملة المشتركة. وعلاوة على ذلك، ستنتهي صلاحية معاهدة ستارت الجديدة في شباط/فبراير ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، نرحب بالمناقشات الجارية بين الولايات المتحدة وروسيا، والتي نأمل أن تؤدي إلى تمديد العمل بمعاهدة ستارت الجديدة.

ولا تزال الأنشطة النووية وأنشطة القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي وتقوض الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية. ولذلك، ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلِّي عن برامجها والامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لأول استخدام للأسلحة النووية في الحرب ضد هيروشيما وناغازاكي. إن الشهادات المؤثرة للناجين تُذكِّرنا باستمرار بضرورة الالتزام على وجه السرعة بإخلاء العالم من الأسلحة النووية. ولذلك قررت جمهورية سان مارينو التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي صك يمكن أن يسهم إسهاما حاسما في السلم والأمن. ونشجع البلدان الأخرى على التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها.

إن سان مارينو تساند السعي إلى بناء عالم خال من أسلحة الدمار الشامل – الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية. ونحن مقتنعون بأنه يمكن تحقيق السلم والأمن من خلال التعاون والحوار والشفافية والثقة والاستثمار في التعليم والتنمية والتعاون بدلا من الاستثمار في التسلح والحروب. ونشعر بالقلق من الحوادث الأخيرة المتصلة بحالات استخدام الأسلحة الكيميائية. وندين بشدة هذه الأعمال المروعة التي تشكل تحديا كبيرا للقاعدة الدولية لمكافحة الأسلحة الكيميائية. إن استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية من قبل أي شخص، في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول، ونؤكد من جديد أهمية المحاسبة.

وفي كل عام، يسقط عشرات الآلاف من المدنيين بين قتيل وجريح جراء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويجري

على نحو متزايد وضع الرجال والنساء والأطفال والمعوقين واللاجئين والعاملين في مجال المعونة في الخطوط الأمامية للحرب، مما يعرض حياتهم للخطر في منازلهم وأماكن عملهم ومدارسهم ومستشفياتهم.

وبالإضافة إلى الأضرار المادية والنفسية التي تلحق بالمدنيين، تدمر الأسلحة المتفجرة الخدمات الأساسية وتعطلها، وهي الخدمات التي ستصبح غير متاحة بمرور الوقت. ولا يستطيع المدنيون المتضررون تلقي الرعاية الطبية أو حضور الفصول الدراسية أو الحصول على المياه النظيفة. وغالبا ما يضطر مَن يبقون على قيد الحياة إلى الفرار من ديارهم وقد يتشردون لسنوات بل لعقود. وغالبا ما يتعذر الوصول إلى المناطق المتضررة لتقديم المساعدات الإنسانية، مما يسبب المزيد من التحديات ويزيد من حدة المعاناة.

إن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق يسبب ضررا عشوائيا، وله أيضا تأثير مدمِّر على الأفراد والمجتمعات المحلية. ولذلك، تدعو جمهورية سان مارينو جميع الأطراف إلى الامتناع عن استخدام هذه الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان والامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني. وتؤيد سان مارينو تأييدا تاما اعتماد إعلان سياسي دولي بشأن منع الضرر الذي يلحق بالمدنيين من جراء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

إننا نعتمد اعتمادا متزايدا على أنشطة الفضاء الخارجي في حياتنا اليومية، وهي حقيقة ظهرت بوضوح خلال الجائحة الحالية. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يظل الفضاء الخارجي مجالا سلميا بما يعود بالنفع على الجميع. وعليه، يجب أن نعمل معا لتسريع وتيرة المناقشات والتعاون من أجل مزيد من الشفافية وقواعد السلوك الرشيد في ذلك الميدان.

وتشعر سان مارينو بالقلق أيضا من الاستخدام غير السليم للفضاء الإلكتروني. وتعد جرائم الفضاء الإلكتروني أحد أسرع التهديدات نموا التي يتعرض لها الأمن الدولي. وفي الآونة الأخيرة، استهدف عدد من العمليات الرقمية الخبيثة المرافق الطبية، مما يقوض الاستجابة للأزمة الصحية، في حين نشرت عمليات أخرى معلومات مضللة، وهو ما عرَّض حياة الناس للخطر. ولذلك، من الأهمية بمكان دعم السلوك الرشيد للدول في الفضاء الإلكتروني لضمان احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وتنفيذها في الفضاء الإلكتروني.

ويساور سان مارينو القلق أيضا من عواقب تطبيق التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في منظومات الأسلحة، مما يثير شكوكا قانونية وأخلاقية خطيرة. ولذلك، يجب علينا التعاون والتصدي للتحديات الناشئة المتعلقة بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

لقد أدَّت جائحة كورونا إلى تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية في كل مكان، مما يهدد بإيجاد حالات جديدة من عدم الاستقرار والتوتر والعنف المسلح. وبالتالي، فإن التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أصبح أكثر خطورة اليوم. علاوةً على ذلك، فإن هذه الأسلحة تُستخدَم غالبا في حالات العنف العائلي وضد المرأة التي تزايدت للأسف في الأشهر الأخيرة. وقد أدت تلك الأزمة إلى تفاقم الظروف المعيشية للمدنيين المحاصرين في الصراعات المسلحة التي قد يكون لنقل الأسلحة بطريقة غير مسؤولة فيها عواقب مُدمِّرة. ولذلك ينبغي أن نواصل تعزيز الصكوك القائمة في ذلك الميدان.

ولقد أيَّدت سان مارينو على الفور دعوة الأمين العام إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد عالمي. وندعو جميع الأطراف إلى أن تحذو نفس الحذو وتنفِّذ وقف إطلاق النار تنفيذا كاملا. لقد حان الوقت لوقف الاقتتال ومواجهة عدو مشترك وقوي – جائحة فيروس كوفيد-١٩. فالنظم الصحية في كل مكان معرضة لخطر الانهيار، والحالة في مناطق النزاع لا تطاق على الإطلاق.

وفي هذا الوقت العصيب، تزداد أهمية عملنا. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإنه من الأهمية بمكان أن نُجدِّد التزامنا الكامل بمساندة محافلنا المتعددة الأطراف. ويمكننا أن نؤدي دورا أساسيا في دعم الصالح العام والنهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار. ولدينا فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، فلنضع العداء جانبا إذن، ولنجدد تصميمنا على النجاح، ولنعمل معا من أجل التقدم والسلام.

السيد لابا (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. ويؤكد وفد بلدي لكم ولأعضاء المكتب دعمنا الكامل ونحن نشارك في المهمة الصعبة لتوجيه مداولات اللجنة الأولى خلال هذه الدورة. ولن نغالي مهما أطلنا التأكيد على أهمية اللجنة الأولى والدور الذي تؤديه في صون السلم والأمن الدوليين.

ويُؤيِّد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلي به ممثل الكاميرون نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/75/PV.2).

أود أن استهل بياني بإعادة التأكيد على الأهمية التي توليها بوتسوانا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين. ونؤمن إيمانا راسخا بأن نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين ينبغي أن يحتل مكانة بارزة في جدول أعمال الأمم المتحدة إلى أن يتحقق السلام والاستقرار. وما دام العالم تعصف به مختلف النزاعات والتهديدات للسلم والأمن الدوليين، فإن المقاصد النبيلة للهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة ١٦ ستظل مجرد حلم. والشعور المشترك هو أن السلام والأمن والاستقرار شرط أساسي للنهوض بمجتمع للتنمية المستدامة يشمل الجميع بمنافعه.

إن الحالة الأمنية العالمية آخذة في التدهور بسبب التهديدات الناجمة عن سباق التسلح الجديد، الذي ينطوي على الاتجار غير المشروع بالأسلحة والتكنولوجيات عبر طائفة واسعة تشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الجهود الرامية إلى إخلاء العالم من الأسلحة غير المشروعة وأسلحة الدمار الشامل. ولتلك الجهود أهمية بالغة في معالجة مسألة ضرورة إبقاء هذه الأسلحة بعيدا عن أيدي الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول.

إن استمرار وجود أسلحة الدمار الشامل ينطوي على تداعيات خطيرة على بقاء الإنسان، ولا سيما من حيث البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والاقتصاد العالمي والأمن الغذائي ونظم الرعاية الصحية. وتُسبِّب تلك الأسلحة ضررا غير متناسب وعشوائيا. والأمر الأكثر إثارة للخوف هو خطر حصول فرد أو جماعة إرهابية على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها ضد المواطنين الأبرياء. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يرى تقدما كبيرا في جهود نزع السلاح فيما يتصل بأسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

ومن هذا المنطلق، نشعر بالقلق لبطء وتيرة تنفيذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لجدول أعمال نزع السلاح النووي. ونشجع الدول الحائزة للأسلحة النووية على إعادة الالتزام بنزع السلاح النووي والعمل من أجل الإزالة التامة لتلك الأسلحة. وتعتبر بوتسوانا الأسلحة النووية خطرا وجوديا للبشرية بسبب الكارثة الإنسانية التي قد تنجم عن تفجير نووي، سواء كان حدثا عارضا أو ناجما عن سوء التقدير أو التصميم.

ونرى أنه يجب استغلال التكنولوجيا النووية واستخدامها على النحو المناسب للأغراض السلمية التي تسهم إسهاما ملموسا في رفع مستويات المعيشة وتعزيز سبل كسب الرزق للبشرية، بدلا من صنع أسلحة مدمرة تشوِّه وتقتل. وفي هذا السياق، أصبحت بوتسوانا في ١٥ تموز/يوليه الدولة العضو الأربعين التي تودع صك التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتزامن هذا الحدث على نحو مناسب مع الذكرى السنوية الحادية عشرة لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة أيضا بمعاهدة بليندابا.

وفي السياق نفسه، تؤيد بوتسوانا الدعوات إلى الإزالة التامة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية الفتاكة بنفس القدر. والواقع أن استخدام هذه الأسلحة يشكل جريمة خطيرة ضد الإنسانية ويتناقض مع ما يمليه الضمير العام من أخلاق. وفي هذا الصدد، تلتزم بوتسوانا التزاما كاملا بالقواعد والقوانين المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بأي شكل من الأشكال.

وتشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة التي يتم تحويل وجهتها بصورة غير مشروعة سببا رئيسيا للقلق فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. وتزخر السوق العالمية بهذه الأسلحة التي يستخدمها عادة الإرهابيون وجماعات المتمردين والعصابات الإجرامية المسلحة، لأنها رخيصة

نسبيا ومن السهل صيانتها والحصول على ذخيرتها. ويسهم الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر في الانتشار الواسع للعنف والخروج على القانون والنزاع، ويشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للتعقيدات والمخاطر الأمنية التي تسببها الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، وذلك بتحقيق الامتثال الدقيق للوائح معاهدة تجارة الأسلحة واتخاذ إجراءات هامة نحو نزع السلاح وتحديد الأسلحة بفعالية.

والمساواة بين الجنسين ضرورية لتعزيز السلم والأمن الدوليين على نحو فعال. وفي هذا الصدد، يساور وفد بلدي القلق بسبب التفاوت بين المرأة والرجل من حيث مستويات وحجم مشاركتهما في المناقشات والمفاوضات والعمليات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة، على الرغم من أن المرأة كثيرا ما تعاني من ضرر غير متناسب أو متفاوت من جراء تطوير الأسلحة واستخدامها وتداولها.

ومن شأن إدماج النساء في جدول أعمال نزع السلاح أن يعزز دورهن كعوامل للتغيير، حيث يمكنهن تقديم آراء ومهارات وخبرات قيمة إلى عمليات صنع القرار بغية صياغة مبادرات فعالة لنزع السلاح. وندعو إلى اتباع نهج متوازن بين الجنسين إزاء نزع السلاح ومنع نشوب النزاعات وتسوية النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه.

ويتطلب تعزيز مبادرات قوية للأمن البشري اتخاذ تدابير عملية لخفض مستويات العنف العالمي وإزالة العوائق المؤسسية والعقائدية التي تحول دون التصدي للعنف والفظائع الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الوقت المناسب قدر الإمكان. ومن بين جميع هذه المتطلبات، يجب إيلاء أهمية خاصة للمشاركة الكاملة للنساء والشباب في جميع مراحل عمليات صنع القرار.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام بوتسوانا بجدول أعمال نزع السلاح والإطار المتعدد الأطراف الذي يتم من خلاله السعي إلى تحقيق هذا الهدف النبيل. وفي الوقت الذي يعيد فيه المجتمع الدولي تقييم نهجه في معالجة المشاكل العالمية في أعقاب جائحة مرض فيروس كورونا، من الضروري أيضا تجديد الالتزام بنزع السلاح بجميع أشكاله.

السيد كوبا (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم وكذلك أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم وأن أشيد بجهودكم لضمان أن تتمكن اللجنة الأولى من مواصلة عملها، حتى في ظل القيود التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه في تحقيق نتائج فعَّالة. ويُثني وفدنا أيضا على العمل الممتاز الذي قام به رئيس اللجنة وأعضاء مكتبها في الدورة السابقة.

تؤيد إندونيسيا البيان الذي أُدلي به باسم حركة بلدان عدم الانحياز والبيان الذي أدلي به ممثل فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/75/PV.2).

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، لا يمكن فصل إنجازات الأمم المتحدة عن أعمال اللجنة الأولى. والواقع أن القرار الأول الذي اتخذته الجمعية العامة (القرار ١ (١)) أكَّد الحاجة إلى تقديم مقترحات لإزالة الأسلحة الذرية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وللأسف، فإن الأسلحة النووية ما زال يجري تطويرها وتحديثها، ما يؤدي إلى اتساع نطاق النزاعات بدلا من الحد منها ويجلب مزيدا من التعقيد والخطر إلى العالم.

وخلال المناقشة العامة المعقودة في أيلول/سبتمبر، قال رئيس جمهورية إندونيسيا:

> ”في الوقت الذي يجب علينا فيه أن نتحد فيه ونعمل يدا واحدة للتصدي للجائحة، فإن ما نراه، بدلا من ذلك، انقسامات عميقة وتناحرات متزايدة.“ (انظر A/75/PV.5، المرفق السادس عشر)

وقد تفاقمت تلك التناحرات بسبب مذاهب ومظلات الأمن النووي التي تولِّد شعورا كاذبا بالأمن. ويتسبَّب استمرار الاعتماد على الأسلحة النووية في انتشار الأسلحة والاضطرابات أيضا. ولذلك، ندعو إلى التنفيذ الكامل والفعال والمتوازن لجميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وللأسف، فإن تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح

لا يزال متعثرا. وينبغي اغتنام فرصة تأجيل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة إلى عام ٢٠٢١ للوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح المتفق عليها في المؤتمرات السابقة لاستعراض المعاهدة.

وتؤكد إندونيسيا من جديد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تكمل معاهدة عدم الانتشار. ونرحب بالتقدم المحرز فيما يتعلق بالتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، والذي يقربها من دخول حيز النفاذ؛ وإندونيسيا حاليا بصدد التصديق عليها.

ونُشدِّد أيضا على حظر تجارب الأسلحة النووية وندعو الدول المدرجة في المرفق ٢ إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتؤيد إندونيسيا تأييدا تاما إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الأماكن التي لم يتم فيها مناطق كهذه بعد. ونرحب بعقد الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٩. ونحث جميع بلدان الشرق الأوسط على المشاركة في الدورة المقبلة. وينبغي التقيد بالضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية دون قيد أو شرط في المنطقة وفي كل مكان. ويجب أيضا على جميع الدول دعم ذلك الجهد ورفض أي حديث عن وجود استثناءات والذي من شأنه تقويض مصداقية معاهدة عدم الانتشار وتقوية مفهوم ازدواجية المعايير.

وتواصل إندونيسيا دعمها لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وندعو جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بحسن نية والإسهام بشكل إيجابي في الاستقرار الإقليمي.

وفي منطقتنا، تقف إندونيسيا على أهبة الاستعداد لتكثيف الجهود لحل جميع المسائل المعلقة، وفقا لأهداف ومبادئ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا بغية توقيع الدول الحائزة لأسلحة نووية على البروتوكول الملحق بالمعاهدة والتصديق عليه في أقرب فرصة ممكنة. ونُكرِّر دعوتنا إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية إخلاءً كاملا يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

ويساورنا القلق من انتشار سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتسليح الفضاء الإلكتروني. وتشدد إندونيسيا على ضرورة استكشاف الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني وأن يقتصر استخدامهما على الأغراض السلمية. وقد أظهرت الجائحة مدى الاعتماد المتزايد للعالم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن الضروري أن نحرص على أن يظل الفضاء الإلكتروني مستقرا وسلميا.

ولذلك، يجب تكثيف المداولات بشأن القواعد والمعايير والمبادئ للسلوك المسؤول للدول من خلال عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، وهي المداولات التي تشارك فيها إندونيسيا بنشاط.

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي، يجب أن نواصل جهودنا لمنع حدوث سباق تسلح ووضع أسلحة في الفضاء الخارجي. ونحث أيضا مؤتمر نزع السلاح على الاضطلاع بأعماله الموضوعية والتوصل إلى صك ملزم قانونا.

ويساور إندونيسيا أيضا قلق عميق بسبب قيام جهات فاعلة غير مرخص لها بتوريد واستخدام الأسلحة التقليدية بشكل غير مشروع، مما يؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. ولذلك، نؤيد تأييدا تاما برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وندعو إلى تعزيز التعاون والدعم الدوليين لتنفيذه.

إن جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة البيولوجية والكيميائية، أدوات غير أخلاقية. ويجب علينا جميعا أن نقف بوضوح موقفا مناهضا لها. وإندونيسيا، بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة

الكيميائية، تلتزم التزاما راسخا بالتنفيذ التام والفعال لالتزاماتنا بموجب الاتفاقية. وندعو جميع الدول الأطراف في الاتفاقية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية دون مزيد من التأخير.

وتدعو إندونيسيا أيضا جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى الانضمام إليها دون تأخير أو شروط مسبقة. ولا يمكن تحقيق أهداف وغايات الاتفاقية بالكامل إلا بعد تحقيق عالميتها. ونؤكد أيضا على ضرورة الحفاظ على مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى تتمكن من الوفاء بولايتها دون تسييس.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، نؤكد أن أكثر الطرق مصداقية واستدامة لتعزيز الاتفاقية هي من خلال وضع بروتوكول ملزم قانونا يتناول جميع مواد الاتفاقية، بما في ذلك نظام التحقق. ونرى أنه من الضروري استكشاف نظام تحقق فعال وشامل لجميع اتفاقيات نزع السلاح واتفاقات تحديد الأسلحة، يتم الاتفاق عليه على نحو متعدد الأطراف.

وتؤكد إندونيسيا على ضرورة تعزيز تعددية الأطراف. ولا يكمن الخطأ في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح؛ فالعقبة الأساسية هي عدم وجود الإرادة السياسية. وعلينا أن نعمل معا على نحو أفضل مع شعور أكبر بالمسؤولية الجماعية والرغبة في تحقيق المصلحة العامة التي يمكن أن تنشأ عن عمل اللجنة.

وقد أكد وزير خارجية بلدنا في الآونة الأخيرة أن نزع السلاح النووي قد يجلب فوائد ملموسة لتحقيق الازدهار العالمي. وينبغي لنا جميعا أن نطمح إلى تحويل الميزانية الكبيرة للأسلحة، وخاصة أسلحة الدمار الشامل، نحو التصدي للجوائح العالمية وعواقبها المتعددة الأبعاد وتعزيز آلية الأمم المتحدة للسلام، بما في ذلك بعثاتها لحفظ السلام، التي تمثل النشاط الرئيسي للمنظمة.

ولذلك، ينبغي أن نركز على ولاية اللجنة وإيجاد طريقة للمضي قدما بعملها بحسن نية. وينبغي عدم تشتيت انتباه اللجنة الأولى بتسييس المسائل، بما في ذلك المسائل التي تدخل في نطاق عملها.

ختاما، فإن إندونيسيا مستعدة للعمل بصورة بناءة مع جميع الوفود للمساعدة في أن تتمخض أعمال هذه اللجنة التي لا غنى عنها عن نتائج ملموسة.

السيدة شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم؛ ونؤكد لكم دعمنا الكامل.

يؤيد الجبل الأسود تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وعواقبها المدمرة المتعددة على حياة الناس في أنحاء العالم تُذكِّرنا بأهمية التعاون والتضامن الدوليين في معالجة القضايا والتحديات التي تتجاوز الحدود الوطنية.

وعدا التداعيات التي لم يسبق لها مثيل لجائحة كوفيد-١٩، فإننا نواجه تحديات خطيرة للأمن والاستقرار الدوليين بسبب عدد من العوامل، مثل انقضاء أجل بعض أهم الاتفاقات المتعلقة بالحد من الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل وتحديدها وعودة توترات الحرب الباردة – وهي العوامل التي تزداد تعقيدا الآن في غياب حوار بناء بين الأطراف الفاعلة الرئيسية. ومن أجل الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، فإن ثمة أهمية قصوى لأن تتمسك جميع الدول بالمعايير الدولية وأن تنفِّذ تنفيذا كاملا الالتزامات والتعهدات المقطوعة وأن تستعيد الحوار والثقة وأن تعزز الشفافية وتدابير بناء الثقة.

إن الجبل الأسود ملتزم التزاما قويا بنزع السلاح النووي وتحقيق رؤية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. وعلى الرغم من أن العدد الإجمالي للأسلحة النووية آخذ في الانخفاض، فإنه يعاد بناؤها وتحديثها الآن، وهي أقوى بكثير من أي وقت مضى. وهذا أمر يبعث على القلق بصفة خاصة في سياق الأسلحة النووية

منخفضة القوة، التي تهدد بخفض عتبة استخدام الأسلحة النووية، مع ما قد يترتب عن ذلك من عواقب كارثية.

وفي الوقت نفسه، فإن خطر انتشار هذه الأسلحة والخلل التقني والفشل البشري موجود دائما، مما يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وهذا أمر يجب أن نعالجه بإصرار وعزم إذا أردنا أن نعيش في عالم ينعم بالسلامة والأمن. ولأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية في العمل الدولي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، يجب أن نسعى من أجل عالميتها وتعزيز تنفيذها الكامل. وينبغي لنا أيضا أن نضاعف جهودنا لإنجاح المؤتمر المقبل للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة .

و يؤيد الجبل الأسود بقوة الدور الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال عدم الانتشار النووي والسلامة والأمن النوويين، ولا سيما نظام الضمانات في سياق تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. والجبل الأسود، بصفتها دولة طرفا في جميع اتفاقيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرئيسية وغيرها من الصكوك الدولية، تتقيد تقيدا تاما بالتزاماتها الدولية من أجل الوفاء بأعلى معايير السلامة والأمن النوويين ومواءمة إطارها التنظيمي والتشريعي الوطني مع المعايير ذات الصلة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وننضم إلى الآخرين في دعوة جميع الدول التي لم توقع وتصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تفعل ذلك، لا سيما تلك الدول المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة. ومع أن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد، فإن الوقف الاختياري للتجارب النووية أصبح القاعدة الدولية القائمة بحكم الأمر الواقع. وبدون الأثر الدائم والملزم قانونا لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن تلك القاعدة هشة للغاية، كما شهدنا في الماضي القريب. ومن الضروري أيضا بدء المفاوضات على الفور بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويؤيد الجبل الأسود تأييدا تاما تنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وكذلك خطة الأمين العام لنزع السلاح. ونشدِّد على أهمية تحقيق عالمية أهم الوثائق في ذلك المجال من أجل صون السلم والأمن والاستقرار الدوليين.

إن عودة ظهور الأسلحة الكيميائية هو أحد أكثر التهديدات إلحاحا للسلام والأمن الدوليين، ويجب التصدي لها بحزم وبالعمل الجماعي. وندين بقوة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. ونعتقد أن ضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية أمر حاسم للحفاظ على سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية – وهي صك رئيسي للنظام الدولي لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة – والتمسك بالقاعدة العالمية بشأن عدم استخدام الأسلحة الكيميائية.

وفي ذلك السياق، نرحب بالتقرير الأول لفريق التحقيق وتحديد الهوية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونأمل أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير المناسبة لحماية المبادئ الأساسية للاتفاقية.

ولا يزال الجبل الأسود ملتزما بتعزيز وتحسين وصون النظام والقيم التي أرستها معاهدة تجارة الأسلحة، مع التسليم بدورها في صون السلم والأمن ومنع المعاناة الإنسانية. ونُكرِّس أيضا جهودنا من أجل التنفيذ التام لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وفي إطار المبادرة الفرنسية الألمانية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تؤكد الجبل الأسود من جديد التزامها بمواصلة الإسهام في الجهود الرامية إلى وضع وتنفيذ السياسات وأعلى المعايير في ذلك المجال. وبغية التنفيذ الكامل لخارطة الطريق للمبادرة، ستركز الأنشطة المقبلة على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر ذات الصلة في غرب البلقان، فضلا عن تيسير بذل المزيد من الجهود في منطقتنا لتلبية المتطلبات الأمنية الرئيسية اللازمة للتكامل الأوروبي.

ونؤيد بقوة الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية الذخائر العنقودية وتحقيق عالميتها. وقد أثبتنا التزامنا بالاتفاقية بتطهير أراضينا الملوثة بالذخائر العنقودية قبل الموعد النهائي بفارق كبير.

وإننا نقر بالخصائص الفريدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحقيقة أن الفضاء الإلكتروني أصبح العمود الفقري لمجتمعاتنا. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء نطاق وشدة الاستخدام الخبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يقوض ويهدد سلامتنا وأمننا ونمونا الاقتصادي ويزيد من خطر نشوب الصراعات.

وفي هذا الصدد، نرحب باستعداد المجتمع الدولي للمشاركة في هذه المسألة، ولا سيما من خلال عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتعزيز السلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي.

ومع التسليم بمزايا وخصائص تلك المبادرات، ينبغي لنا، لتفادي التكرار، أن نعمل على إنشاء مسار مشترك واحد نحو توافق الآراء بشأن مسائل الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. وفي هذا الصدد، نؤيد الاقتراح الداعي إلى وضع برنامج عمل بشأن النهوض بالسلوك المسؤول للدول في الفضاء الإلكتروني لتبسيط العمل نحو فضاء إلكتروني مفتوح وآمن ومستقر ويمكن الوصول إليه وسلمي.

وإذ نشهد التدهور المستمر في البيئة الأمنية العالمية، اسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على أهمية دعم النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد وحفظ وتعزيز العمليات العامة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وبذلك، يجب أن نجدد الحوار وأن نعيد بناء الثقة المتبادلة بغية استعادة الأمن العالمي.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن وفد كوت ديفوار، أود أن أتقدم لكم بتهنئتي الحارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم. وما زلت مقتنعا بأن خبرتكم الغنية وقيادتكم سيكونان رصيدا قيما لنجاح عملنا، على الرغم من السياق الصعب لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩). واسمحوا لي أيضا أن أشكر سلفكم وفريقه، الذين كانت جهودهم الدؤوبة حاسمة لنجاح أعمال الدورة السابقة.

ويُؤيِّد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا والكاميرون نيابةً عن حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/75/PV.2).

إن الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة تُعقَد في ظل أزمة صحية غير مسبوقة. ولا شك أن جائحة كوفيد-١٩، التي عطَّلت كثيرا من أعمال الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، ستواصل تعطيل عمل الدورة الحالية. وبالنظر إلى أن بؤرة اهتمام المجتمع الدولي برمته تنصب على الجائحة، فإنها تُؤثِّر أيضا تأثيرا سلبيا على تماسك إطار الأمن الدولي بوجه عام ونزع السلاح بوجه خاص.

وفي الواقع، في حين أن جميع الدول قد احتشدت لكبح جماح الأزمة الصحية، فإن سباق التسلح الجاري قد يقوض الهيكل الدولي لنزع السلاح، ويؤثر تأثيرا خطيرا على المكاسب السابقة التي تحققت في صون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، تكرر كوت ديفوار تأكيد دعمها الكامل لدعوة الأمين العام إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع النزاعات المسلحة في أنحاء العالم من أجل مكافحة جائحة كوفيد-١٩ على نحو أكثر فعالية.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة يُذكِّرنا مع الأسف بالأحداث المأساوية التي وقعت في هيروشيما وناغازاكي، والتي غيرت عالمنا تغييرا عميقا. وأود أن أكرر تأكيد رغبة وفد بلادي في أن نرى كوكبنا محفوظا إلى الأبد من العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية؛ وكما قال الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، فإنها تمثل تهديدا وجوديا فريدا للبشرية جمعاء.

وفي ضوء تصميمنا في هذا الصدد، كما يتضح من موقفنا المتكرر في كثير من الأحيان خلال فترة ولايتنا الأخيرة في مجلس الأمن من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩، كانت كوت ديفوار من أوائل الدول التي وقعت معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونحن نسعى إلى توطيد ذلك الالتزام بإكمال تصديقنا على المعاهدة، تماما كما فعلنا بالنسبة للعديد من الصكوك الأخرى مثل معاهدة بليندابا، التي أعلنت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي هذا السياق، وبغية المساهمة في تعزيز أمننا الجماعي، صادق بلدي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ على اتفاقية الإخطار

المبكر بحادث نووي واتفاقية المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو حالة طوارئ إشعاعية، التي وقعنا عليها في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، يلاحظ وفد بلادي باستياء أن الأسلحة الكيميائية، التي هي أبعد ما تكون عن الحظر من ترسانات الدول، تُستخدَم مرارا وتكرارا. ولذلك، نود أن ندعو جميع الدول إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بشأن منع انتشار ترسانات أسلحة الدمار الشامل، وذلك ضمن جملة أمور أخرى.

وتؤيد كوت ديفوار جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون في تعزيز سلامة وأمن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، فإننا نأسف لأن الفضاء الإلكتروني أصبح مسألة مواجهة بين الدول، وبالتالي الساحة المختارة لسباق تسلح جديد. ويساورنا القلق أيضا لتزايد إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قِبَل الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة التي تهاجم البنى التحتية الحيوية، ولا سيما البنية التحتية الصحية، في السياق الحرج لجائحة كوفيد-١٩.

ولذلك يدعو وفد بلدي إلى زيادة التعاون الرقمي من أجل تعزيز الثقة فيما بين الدول، وضمان الوصول الآمن إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتنمية قدرات أكثر البلدان ضعفا. وفيما يتعلق بالمناقشات بشأن أحدث التطورات في تكنولوجيا المعلومات في سياق الأمن الدولي، ندعو أيضا إلى استخدام الفضاء الإلكتروني وفقا للقانون الدولي وحقوق الإنسان والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن اعتماد معايير للسلوك، دون المساس باعتماد قواعد ملزمة قانونا، قد يساعد على حماية البنى التحتية الحيوية واستعادة الاستخدام السليم لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

لطالما أيدت كوت ديفوار مبدأ استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية على أساس النظم والتعاون الدوليين. ويجب أن يكون هذا الاستكشاف من أجل المصلحة المشتركة لجميع الدول، بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي أو العلمي. ومع ذلك، نود أن نعرب عن قلقنا من خطط نشر الأسلحة في تلك البيئة، مما يثير شبح حربٍ خارج الغلاف الجوي لا سبيل إلى تدارك عواقبها على البشرية.

ولذلك يحث وفد بلدي جميع أصحاب المصلحة على العمل على منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، الذي من شأنه أن يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. ونؤيد النظام القانوني المطبق حاليا على استخدامات الفضاء الخارجي، ريثما يتم توطيده وتعزيزه من خلال تنظيم أكثر قوة وفعالية للفضاء الخارجي.

ومن المؤسف أن مسألة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها لا تزال تثير قلقا بالغا. ومع أن وفد بلدي يُرحِّب بالجهود الكبيرة المبذولة لكبح تلك الظاهرة، ولا سيما الجهود التي تهدف إلى معالجة العوامل التي تغذي الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، فإننا ما زلنا نشعر بالقلق من الآثار السلبية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على السلام والاستقرار والتنمية. ولذلك يود بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للتأكيد على أهمية تقديم المساعدة للدول للحد من التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتيسير تجميعها.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالدعم الذي تلقته كوت ديفوار في الآونة الأخيرة من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في إطار المبادرة الرامية إلى جعل شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ شهرا للعفو في أفريقيا. وهذا المشروع، الذي يهدف إلى الحد من الحيازة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها في البلدان الأفريقية، يكمل بسلاسة خطة الاتحاد الأفريقي الطموحة لإسكات المدافع في أفريقيا ويتماشى مع الأولويات الأمنية للحكومة الإيفوارية.

وثمة مسألة أخرى هي الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، التي يتزايد استخدامها من قبل الجماعات المسلحة والإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة غير المرخص لها، وتسبب العديد من الخسائر. وفي ظل هذه الظاهرة المثيرة للقلق، من الضروري على وجه السرعة تعزيز التعاون الدولي وتعبئة وسائل عملنا، مع التركيز على المنع وزيادة الوعي العام.

ويعتمد أمننا الجماعي على السيطرة على أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولكن أيضا على فعالية الآليات التي وضعت لتنظيم ومكافحة إنتاجها واستخدامها بصورة تعسفية أو غير مشروعة.

وفي هذا الصدد، لا يزال تعزيز قدرات مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح من خلال زيادة التمويل أمرا لا غنى عنه. وقد أثبتت المراكز، بما فيها المركز الإقليمي في أفريقيا، ومقره لومي، على مر السنين أنها أدوات مفيدة في جهود نزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي. ونُكرِّس أيضا جهودنا من أجل تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وكوت ديفوار، التي تؤيد نهجا أكثر شمولا لنزع السلاح، لا تزال أيضا حريصة على دعم الدور الهام للمرأة في تلك العملية، لا سيما في البلدان الضعيفة وفي ميدان التثقيف، بغية ضمان استدامة أعمالنا في ذلك المجال.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يحث جميع أصحاب المصلحة على إزالة العوائق السياسية القائمة، ولا سيما داخل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، والتي تضر بالأداء السليم لتلك الهيئات وبمصداقية منظمتنا.

إن الأثر السلبي للأزمة الصحية العالمية على عملنا وعلى المكاسب التي تحققت فيما مضى في ميدان نزع السلاح يتطلب منا مضاعفة جهودنا من أجل تحقيق هدفنا النبيل – وهو بناء عالم من السلام والأمن الدائمين لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة. وما زلنا مقتنعين بأنه من الممكن تحقيق ذلك الهدف إذا ما دأبنا على إعطاء الأولوية للبحث عن حلول منسقة للمشاكل الأمنية الراهنة. وهذه الحلول ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠، التي من أجلها يعد نزع السلاح وتعزيز السلم والأمن الدوليين ذا أهمية بالغة.

السيد كاربو (توغو) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. ونحن على ثقة بأن اللجنة الأولى ستحقق، تحت قيادتكم، الأهداف التي أسندت إليها في هذه الدورة على الرغم من الظروف الاستثنائية التي تؤثر على عملنا. وأرجو أن تطمئنوا إلى دعم وفد بلدي في الاضطلاع بمهامكم.

أود أيضا أن أعلن أن وفد بلدي يُؤيِّد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الكاميرون باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

ويرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام (A/٧٥/١)، الذي يورد تفاصيل تنفيذ العناصر الرئيسية لبرنامج نزع السلاح خلال العام الماضي، إلى جانب ٥٠ إجراء عمليا كان قد اقترحها بغية النهوض بنزع السلاح.

واليوم أكثر من أي وقت مضى، تقع على عاتقنا مسؤولية خاصة عن المضي قدمنا بعملية نزع السلاح في جميع أنحاء العالم في مواجهة التكنولوجيات المتغيرة وظهور أسلحة مدمرة بشكل متزايد، تجلب معها تهديدات عالمية جديدة وأكبر.

وفي حين يصادف عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذكرى الثانية والثلاثين للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المعنية بنزع السلاح، فإن هذه العملية تضررت بشدة بسبب الأزمة الصحية غير المسبوقة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي تذكرنا تداعياتها الاقتصادية والمالية الكارثية بأن التزامنا بتعددية الأطراف يجب أن يظل ثابتا وينبغي تعزيزه.

ولهذا السبب يشاطر وفد بلدي الأمين العام قلقه من الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة الحالية – وهي أخطر جائحة منذ الحرب العالمية الثانية والأوسع انتشارا منذ عام ١٨٧٠، مما قد يؤدي إلى انكماش النمو العالمي بنسبة تتراوح بين ٥ و ٦ في المائة. وفي حين ثبت أن انخفاض معدل النمو بأكثر من ٥ في المائة قد يزيد من خطر نشوب النزاعات بنسبة ٥٠ في المائة، فإن استجابتنا يجب أن تتيح لنا اتخاذ إجراءات وقائية، لا سيما بتدعيم آلية نزع السلاح العام والكامل وتعزيز جميع المبادرات التي تسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

واستنادا إلى ملاحظة أن جائحة كوفيد-١٩ تقوض إنجازات التنمية وبناء السلام، وتهدد بتفاقم النزاعات وإثارة نزاعات أخرى، تشعر توغو بالقلق لفشل المؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة واستمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح. ولذلك، ندعو إلى تعزيز ولاية مؤتمر نزع السلاح حتى يتمكن من الاضطلاع بدوره كاملا في جميع مجالات نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي.

وعلاوة على ذلك، يشارك وفد بلدي جميع الأطراف الجهود التي تبذلها لاستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام ويرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزته مختلف الدول المعنية في الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

إن التحديات الجديدة الناشئة عن الظروف غير العادية اليوم ينبغي ألا تُنسينا الشرور التي تُعرِّض العالم للخطر وتشكل تهديدا خطيرا لأمن شعوبنا. وسواء تعلَّق الأمر بالإرهاب، أو بحيازة واستخدام الأسلحة الكيميائية والنووية أو الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن تلك التهديدات تظل حقيقية وتتطلب اهتمامنا المستمر.

ولذلك، تود توغو أن تغتنم هذه الفرصة لتثني على المرونة التي أبدتها مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح، التي واصلت الاضطلاع بالمهام المنوطة بها على الرغم من الظروف الاستثنائية التي نتعامل معها جميعا. ويود وفد بلدي أن يشير على وجه الخصوص إلى أهمية الدور الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، الذي يتشرَّف بلدي باستضافة مقره. وفي هذا العام، واصل المركز تقديم الدعم الفني للاتحاد الأفريقي، ولا سيما في سياق مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠، وبشكل أعم في تنفيذ خطته لعام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ما فتئت توغو ملتزمة بتعزيز القيم المشتركة التي تدافع عنها منظمتنا، إلى جانب الدول الأخرى. ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء عودة النزعة القومية إلى الظهور في جميع أنحاء العالم والرغبات في تطوير الأسلحة النووية والكيميائية وتصنيعها واستخدامها. ويدعو بلدي أيضا جميع الدول إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والالتزام بسياسات عدم الانتشار ونزع السلاح الكامل والعام، وهما الضمانتان الوحيدتان لعالم يسوده الوئام والسلام الدائم.

السيد غاستورن (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك المتكلمين السابقين الإشادة بكم، سيدي الرئيس، وكذلك بأعضاء المكتب الآخرين، على انتخابكم عن جدارة لقيادة هذا الهيئة المهمة. وأود أن أؤكِّد مجدَّدا دعم وفد بلادي وتعاونه الكاملين لكم خلال اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجسام.

بينما أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الكاميرون وممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/C.1/75/PV.2)، أود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

في الوقت الذي يخوض العالم بأسره معارك كبيرة للتغلب على جائحة فيروس كورونا المميتة وما يرتبط بها من أزمات اجتماعية واقتصادية، نجتمع على خلفية معضلة عالمية كارثية تتعلق بالسلام والأمن، وهي معضلة بالنسبة للجنس البشري والبيئة، وتتطلب حلا عالميا لمسألة نزع السلاح النووي التي لم تحل بعد. ويذكّرنا تفشي جائحة كوفيد-١٩ في جميع أنحاء العالم بأننا بحاجة إلى تعزيز التضامن في إطار النظام المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات العالمية.

وفي هذا السياق نفسه، تُقدِّر تنزانيا بحرارة جميع التدابير والمبادرات الضرورية التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لحشد الجهود للتصدي للجائحة العالمية، بما في ذلك عن طريق تبادل الممارسات الجيدة اللازمة لمنع وقوع المزيد من الإصابات والتخفيف من حدتها.

ترى جمهورية تنزانيا المتحدة أن القضاء التام على الأسلحة النووية وعدم انتشارها يظل عنصرا حاسما وهاما في صون السلم

والأمن الدوليين. ولذلك، نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٤ من أجل إزالة الأسلحة النووية.

لعل الأعضاء يذكرون أنه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر عقدت الجمعية العامة اجتماعا رفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له. وفي ذلك الاجتماع، ذكَّرنا الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، بأننا ما زلنا نعيش في ظل كارثة نووية، حيث يرى البعض أن الأسلحة النووية حيوية لأمنهم الوطني وبقائهم؛ وأن إزالة الأسلحة النووية أمر حيوي لما هو أكبر من مصير أي دولة منفردة: ألا وهو بقاء الحياة على هذا الكوكب؛ وأن السبيل الوحيد للقضاء التام على المخاطر النووية يتمثل في الإزالة التامة للأسلحة النووية. ونؤيد تلك الدعوة التي أطلقها الأمين العام.

وبينما نحتفل بمرور خمسة وسبعين عاما على أول هجومين ذريين مميتين على هيروشيما وناغازاكي، يجب أن نُذكِّر أنفسنا مرة أخرى بأنه لن يكون هناك أي فائز في الحرب النووية، ومن هنا تنبع الحاجة إلى موقف مشترك لضمان القضاء التام على الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وفي هذا الصدد، تتكاتف جمهورية تنزانيا المتحدة مع الدول الأعضاء الأخرى لدعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها القانونية وتعهداتها التي لا لبس فيها بتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية بدون قيد أو شرط وبطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا، مسترشدةً بقواعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومما يكتسي بنفس القدر من الأهمية حصول جميع الدول غير الحائزة لأسلحة نووية على ضمانات عالمية غير مشروطة ولا تنطوي على إجحاف وملزمة قانونا من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف.

أود أن أؤكِّد من جديد أن تنزانيا ملتزمة التزاما كاملا بدعم واستكمال جميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية امتثالا لمعاهدة حظر الأسلحة النووية.

إن تنزانيا إذ تدرك التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩، ترحب مع ذلك بعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتقييم التقدم المحرز، ووضع آليات لتنفيذ المعاهدة تنفيذا كاملا. ونحن مقتنعون بأن المؤتمر الاستعراضي سيعزز ويشدد على الأركان الرئيسية للمعاهدة بوصفها جسرا أساسيا لتعزيز السلم والأمن الدوليين.

تنضم جمهورية تنزانيا المتحدة إلى الدول الأعضاء الأخرى في التشجيع على استخدام التكنولوجيا النووية غير الفتاكة. وندعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن تواصل النظر في المسألة، وأن تستمر في تقديم الدعم العلمي والتقني اللازم للدول الأعضاء. وقد قامت لجنة الطاقة الذرية التنزانية، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدور رئيسي في تعزيز قدرتنا النووية السلمية وغير الفتاكة، وتنظيمها، وتحسينها إلى حد كبير في مختلف المجالات، بما في ذلك صناعات التعدين وإنتاج الطاقة.

إن انتشار الأسلحة التقليدية، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية والذخائر العنقودية يُمثل التحدي الأمني الأكثر إلحاحا الذي يواجهه الأفراد والمجتمعات والدول في جميع أنحاء العالم، حيث أنه يؤجج الحروب الأهلية والعنف الإجرامي المنظم والتمرد والأنشطة الإرهابية، ويشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق السلام والتنمية المستدامين. ولذلك، فإن جمهورية تنزانيا المتحدة، بوصفها من الدول الموقعة على مختلف الصكوك القانونية الدولية، تكرر تأكيد التزامها الكامل بدعم المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه، امتثالا للصكوك القانونية القائمة.

إن العالم إذ يسير قدما بسرعة صوب عصر رقمي وتكنولوجي، تود تنزانيا استخدام هذه المنصة للدعوة من أجل التعاون المتعدد الأطراف والثنائي بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لبناء وتعزيز البنية التحتية لأمن الفضاء الإلكتروني، وتعزيز الوعي العام وتيسير مشاركة أكبر في الاقتصاد الرقمي العالمي. ويجب علينا أيضا حماية

البنية التحتية للفضاء الإلكتروني من خلال التزامات دولية قوية وأطر قانونية تنص على الاستخدام السلمي للفضاء الإلكتروني.

ثمة صلة بين نزع السلاح والتنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي لنا مراجعة أولوياتنا الوطنية بغية إعادة تركيز الموارد على تحقيق التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخفض الإنفاق العسكري. وفي ذلك السياق، ندعو أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تحويل مواردها نحو التنمية المستدامة والابتعاد عن مواصلة تحديث أسلحتها النووية والمرافق ذات الصلة، أو تحديثها، أو تجديدها أو تمديد عمرها.

في الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أهمية الدبلوماسية المتعددة الأطراف وتضافر الإرادة السياسية للدول الأعضاء نحو تحقيق نزع السلاح العام والكامل. وأود أن أؤكد من جديد التزام جمهورية تنزانيا المتحدة ودعمها الكاملين، بالتعاون مع المجتمع الدولي، بجعل رؤية عالمٍ خالٍ من الاستخدام غير السلمي للفضاء والأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى حقيقة واقعة. ونحث جميع الدول الأعضاء على تكثيف جهودها في هذا الصدد.

السيد موتوا (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، السفير أغوستين سانتوس مارافير، سفير إسبانيا، على تولي رئاسة اللجنة الأولى. وأهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه وأتطلع إلى مداولات مثمرة تحت قيادتكم.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل الكاميرون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/75/PV.2). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

نجتمع اليوم في أوقات لم يسبق لها مثيل بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي تأتي كلاحقة تبعث على الأسف للتحديات العديدة التي تواجهها البشرية. وحتى ونحن نبدأ دورة فريدة للجمعية العامة، لا تزال تلاحقنا الذكريات المدمرة للقصف الذري لهيروشيما وناغازاكي. وبعد مرور ٧٥ عاما، لا تزال الأسلحة النووية تشكل أحد أكبر التهديدات للسلم والأمن الدوليين وخطرا على البشرية جمعاء.

وبعد مرور ٥٠ عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يشهد العالم عودة مثيرة للقلق لسباق تسلح نووي جديد، بما في ذلك من خلال تحديث هذه الأسلحة وآليات إيصالها. وربما تمثل تلك الظاهرة لجميع الدول الاختبار النهائي لالتزامنا بروح تعددية الأطراف والتضامن في مواجهة خطر استخدام الأسلحة النووية وضمان إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يسوده السلام والأمن. وتشاطر كينيا الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية شواغلها وتؤكد من جديد دعمها لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي والقضاء التام على الأسلحة النووية.

ونؤكد مجددا، بصفتنا دولة طرفا في معاهدة بليندابا التي أعلنت أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التزامنا الطويل الأمد بالقضاء التام على الأسلحة النووية. وإننا على اقتناع بأن التنفيذ الكامل للاتفاقيات والمعاهدات الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي العالمي يجب أن يظل، باعتباره إحدى الضرورات، أولوية لجميع الدول. وبينما نتطلع إلى المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢١، فإننا ندعو إلى إحياء الزخم لدى جميع الدول لتنفيذ التزاماتها بنزع السلاح. ونحث بصفة خاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تشارك في تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار.

وتدعم كينيا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة عدم الانتشار منذ عام ١٩٧٠، البحث والتطوير في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونعتقد أن السعي لتطوير الطاقة النووية يجب أن يتم وفقا لإطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها. ووفقا لما نصت عليه المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي لجميع البلدان أن تعزز الاستغلال السلمي للطاقة النووية وأن تتعاون فيه، مع العمل في الوقت نفسه على تحقيق نزع السلاح النووي الكامل.

وتلتزم كينيا بنفس القدر بالسلام والأمن في الفضاء الإلكتروني كما نفعل في كل مجال آخر. ولقد أظهرنا التزامنا وموقفنا المركَّز في كل مرحلة من مراحل متوالية السلام. ووفقا للمبادئ العالمية الناشئة للتعاون الدولي وسيادة القانون وتدابير بناء الثقة وبناء القدرات واعتماد قواعد السلوك التي تمكن من التعايش السلمي بين الدول، اتخذت كينيا عدة تدابير تتماشى مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتقارير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي.

ونرى قيمة في عمل كل من فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، ونتفق مع رأي الدول الأعضاء الأخرى الداعي إلى تحقيق التلاقي بين المسارين من أجل إتاحة الكفاءة في تدابير التنفيذ. وتشارك كينيا في فريق الخبراء الحكوميين منذ عام ٢٠١٤ وفي الفريق العامل المفتوح العضوية منذ عام ٢٠١٨. وفي الآونة الأخيرة، انضممنا مع بلدان أخرى إلى مبادرة صممتها أستراليا والمكسيك، تلتزم البلدان بموجبها بتقديم تقارير دورية عما تحرزه من تقدم في اعتماد معايير فريق الخبراء الحكوميين كنتيجة عملية لجهود الفريق العامل المفتوح العضوية.

في عالمنا المترابط الحالي، لا يمكن أبدا أن يكون استقرار الفضاء الإلكتروني ومنع نشوب النزاعات وبناء القدرات مسعى تضطلع به دولة واحدة – فالنهج الإقليمي أمر بالغ الأهمية. وتعمل كينيا بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي على تنظيم فعاليات إقليمية لبناء القدرات والتشاور. كما نشارك بنشاط في مشاورات جماعة شرق أفريقيا بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والمشاورات المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني.

وفي هذا الصدد، ومن أجل التخفيف من حدة تهديدات الفضاء الإلكتروني وتوفير فضاء إلكتروني أكثر أمانا لكينيا، أنشأت حكومة بلدي إطارا وطنيا لإدارة أمن الفضاء الإلكتروني في عام ٢٠١٢ بتشكيل فريق كينيا المعني بالحوادث الحاسوبية والاستجابة لها ومركز التنسيق التابع له، والذي يتعاون إقليميا مع ٥٤ فريقا وطنيا آخر وعلى الصعيد العالمي من خلال منتدى أفرقة الأمن والتصدي للحوادث – وهو رابطة عالمية تضم أكثر من ١٥٠ فريقا وطنيا. ويرى وفد بلدي أن هذا التعاون الإقليمي والعالمي ضروري لدعم القدرة على الصمود في مجال أمن الفضاء الإلكتروني ومنع نشوب الصراعات وبناء القدرات.

لقد علَّمتنا جائحة كوفيد-١٩ العديد من الدروس فيما يتعلق بمجالات الفضاء الإلكتروني. وأظهرت لنا أيضا أن سبل الانتصاف يجب أن تكون مفتوحة ومشتركة من أجل سلامتنا المشتركة. ولذلك، عززت كينيا التزامها بحماية البنى التحتية الحيوية الوطنية والدولية وإدارتها إدارة رشيدة. وبسبب هذه الجائحة، أصبحت الحكومات والنظم الصحية والتعليمية والقطاع الخاص تعتمد بشكل متزايد على سلامة عمل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والفضاء الإلكتروني من أجل الحفاظ على فعالية عملياتها. وقد أُعيد التأكيد على ترابطنا عندما يتعلق الأمر بنظافة الفضاء الإلكتروني، وهو الآن أكثر أهمية. وتمشيا مع تلك الدروس، ستظل كينيا ملتزمة التزاما عميقا بالمنتديات والعمليات الدولية الجارية في مجال سياسات الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح العضوية، فيما نعمل معا من أجل إيجاد مجال إلكتروني مستقر وآمن.

يعرب وفد بلدي عن قلقه لاستمرار تسليح الفضاء الخارجي. وننضم إلى الوفود الأخرى ذات التفكير المماثل في التحذير من استخدام الفضاء الخارجي كساحة جديدة لسباق تسلح جديد. وندعو إلى اعتماد إطار قانوني تكاملي يتيح لجميع الدول فرصا متوازنة ومتساوية لاستكشاف الفضاء الخارجي، وفقا لمبادئ عدم الاستئثار بالفضاء الخارجي واستخداماته في الأغراض السلمية.

وإذ أنتقل إلى مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يلاحظ وفد بلدي أن النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها يشكلان تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وقد اتخذت كينيا تدابير هامة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بما في ذلك تعزيز أطرنا السياساتية

والتشريعية لمعالجة الثغرات القانونية وضمان حسن إدارة المخزونات الوطنية من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكينيا، بصفتها الرئيسة المُعيَّنة للاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول الأطراف كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والمقرر عقده في عام ٢٠٢١، تظل ملتزمة ببرنامج العمل وتتطلع إلى تحقيق نتائج ناجحة للاجتماع.

ختاما، تتطلع كينيا إلى مشاركتنا المثمرة في مسؤوليتنا المشتركة لبناء عالم أكثر أمنا من أجل المستقبل.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود تهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأود أيضا أن أشكركم وأشيد بكم وبأعضاء المكتب الآخرين على الطريقة السلسة والفعالة التي تقودون بها أعمال هذه اللجنة الهامة في هذه الأوقات العصيبة وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية.

تؤيد البرتغال تماما البيان الذي أدلي به مراقب الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2)، ونود أن تضيف بعض الملاحظات التكميلية بصفتنا الوطنية.

يؤمن بلدي إيمانا راسخا بالتعاون المتعدد الأطراف، القائم على القواعد الدولية والمدفوع بالتزام جماعي بالتوصل إلى توافق في الآراء. إن التحديات الراهنة التي يواجهها الهيكل الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح، ولا سيما في السياق الحالي للجائحة، لا تؤدي إلا إلى تعزيز التزامنا بتعددية الأطراف. وفي ذلك الصدد، نواصل تأييد خطة الأمين العام لنزع السلاح، ونظل ملتزمين التزاما كاملا بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أن عملية تدريجية شاملة لتخفيض الأسلحة النووية تظل أفضل نهج لتحقيق التقدم.

لقد كان إنهاء معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى في العام الماضي نكسة كبيرة، وأصبحت الآن الحاجة أكثر إلحاحا إلى تمديد العمل بمعاهدة ستارت الجديدة إلى ما بعد عام ٢٠٢١. ونرى أن إمكانية توسيع نطاق تلك العملية بالذات جديرة بالاستكشاف.

ويجب ألا نفوِّت الفرصة التي يتيحها المؤتمر الذي يُعقَد العام القادم للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وستواصل البرتغال الاضطلاع بدور بناء في تحقيق هدف تعزيز تنفيذ المعاهدة وتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وتواصل البرتغال دعم خطة العمل الشاملة المشتركة، ونشجع جميع الأطراف على تنفيذها. ويجب على إيران على وجه الخصوص أن تعود إلى الامتثال الكامل لشروطها.

ومن الضروري تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى معاهدة عدم الانتشار والامتثال الكامل لها، بما في ذلك ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وحتى ذلك الحين، ينبغي تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذا كاملا.

وينبغي أن يكون دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أولوية، ونحث الدول التي لم تصدق عليها بعد على أن تفعل ذلك دون تأخير. وينبغي أن تستمر الجهود لبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

والبرتغال مؤيد قوي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية. والحالات المؤكدة للهجمات الكيميائية في أنحاء العالم غير مقبولة على الإطلاق، ويجب محاسبة المسؤولين عنها.

ونؤكد مجددا ضرورة معالجة مسألة عضوية مؤتمر نزع السلاح، وإلا سيظل المؤتمر يفتقر إلى التمثيل.

ومن الضروري تحقيق المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بنزع السلاح. وسيكون الاستمرار في إدماج المنظورات المراعية لحقوق النساء عاملا أساسيا في تنشيط آلية نزع السلاح.

إن تنظيم الاتجار القانوني بالأسلحة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة، مهمة ضرورية لا يمكن تجنبها. ونشيد مرة أخرى ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه، ونشدد على الأهمية التي نعلقها على معاهدة تجارة الأسلحة. وتحث البرتغال جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك.

وترحب البرتغال بنتائج المؤتمر الرابع لاستعراض اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، الذي عقد في أوسلو العام الماضي. وما زلنا ملتزمين بتحقيق هدف عالم خال من الألغام المضادة للأفراد بحلول عام ٢٠٢٥.

وفيما يتعلق بالتهديدات الجديدة والناشئة المتصلة بالأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والفضاء الإلكتروني، وتسليح الفضاء الخارجي، ينبغي أن نشجع على تنفيذ قواعد سلوك الدول المسؤول والشفافية واحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وفيما يتعلق بالفضاء الإلكتروني، نتطلع إلى الدورة القادمة للفريق العامل مفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي الذي سيعقد في آذار/مارس القادم. ونأمل أن يسهم ذلك المؤتمر في تبسيط عمل الأمم المتحدة في ذلك الميدان.

وفي الختام، فإن الحوار المتعدد الأطراف الذي يفضي إلى اتفاقات يمكن التحقق منها هو أفضل السبل وأكثرها فعالية للمضي قدما في قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. وستواصل البرتغال بذل قصارى جهدها في اللجنة الأولى وغيرها من المحافل للمساهمة في إيجاد عالم أكثر أمنا، استنادا إلى مبادئ وأهداف المنظمة.

السيد محمد لغضد (موريتانيا): أود في البداية أن أتقدم إلى سيادتكم بالتهاني على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما نعرب عن تهانينا لباقي أعضاء المكتب، ونرحب بانتخاب وفد جمهورية مصر العربية الشقيقة كنائب للرئيس.

وتؤيد موريتانيا ما تضمنه بيان مجموعة عدم الانحياز الذي ألقاه وفد إندونيسيا وبيان المجموعة العربية الذي ألقاه وفد مصر وبيان المجموعة الأفريقية الذي ألقاه وفد الكاميرون (انظر A/C.1/75/PV.2).

وأود أيضا أن أعرب عن عميق التقدير والشكر للرئيس المنصرف ولمكتبه على الكفاءة والمهنية العالية التي أداروا بها الدورة السابقة للجنة الأولى. ولا يفوتني في هذا المقام أن أشيد بالجهود الكبيرة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، والسيد فولكان بوزكير رئيس الجمعية العامة للدورة الخامسة والسبعين، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في سبيل الاهتمام بهذا المسار الهام والحرص على تنفيذ أحكام الاتفاقيات والقرارات الدولية في هذا الشأن رغم ما يشهده العالم اليوم من إغلاق وشلل جراء جائحة كوفيد-١٩.

السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أخبر جمعكم الموقر أن الجمهورية الإسلامية الموريتانية وقعت في وقت مبكر على كافة الآليات القانونية في مجال الأمن والسلم الدوليين. ومن هذا المنطلق تحتضن موريتانيا الأمانة الدائمة لمجموعة دول الساحل الخمس، كما تتولى هذه السنة الرئاسة الدورية للمجموعة التي تسعى إلى حماية الوحدة الترابية وتعزيز العمل المشترك من أجل التعاون، وضمان استتباب السلم والأمن الدوليين في منطقة الساحل.

لقد صُنِّفت موريتانيا من بين أفضل الدول أداء في مجال مكافحة الألغام المضادة للأفراد ومخلفات الألغام المضادة للأفراد في نوفمبر ٢٠١٨.

كما كانت من بين ١٢٢ دولة صادقت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تلك المعاهدة التي تشكل مفصلا هاما ومساهمة بارزة بهدف الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وتشرفت موريتانيا بالتوقيع على برنامج الإطار الثالث ٢٠٢٠-٢٠٢٤ للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورسمت خطة وطنية محكمة لدعم الأمن النووي.

وتدعم موريتانيا جميع الجهود الدولية والمحادثات البينية الرامية إلى الحد من سباق التسلح في الفضاء الخارجي. كما نسترشد بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني من أجل إنشاء فضاء سيبراني آمن ومفتوح وحر.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة لفتر (رومانيا).

تُؤكِّد موريتانيا على الدور الهام في اتفاقيات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لتحقيق السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، رحَّبنا بإنشاء مناطق خالية من السلاح النووي في جميع مناطق العالم، بما في ذلك انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي عقدته الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية بموجب مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣. ونشيد بنجاح تلك الدورة في التوصل لنتائج إيجابية واعتماد عدد من القرارات الموضوعية الهامة.

السيد الرئيس، لا شك أن انعقاد هذه الدورة، بالتزامن مع الذكرى الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ والذكرى الخامسة والعشرين لتمديد المعاهدة أمرٌ يدعونا جميعا للحفاظ على هذا المكسب والمضي قدما في تنفيذ الالتزامات الدولية؛ والتي نُثمِّن منها ما شهده العالم في عام ٢٠١٧ من توصل إلى صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية بما يعكس أهمية إحراز تقدم ملموس لنزع السلاح إلى جانب ما يُمثِّله انتشار هذه الأسلحة من تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الإطار، تؤكد موريتانيا أن السلم والأمن الدوليين لم ولن يتحققا، في عالم تسوده سباقات التسلح، وأن جهود نزع السلاح ينبغي أن تستمر وتتضاعف حتى وإن كان الظرف الدولي الحالي غير مثالي لذلك. كما نذكِّر العالم بأن تطبيق المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي هو الضمان الوحيد لعدم استمرار الدول النووية في تبنِّي عقائد عسكرية، وضرورة توجيه تلك الموارد والمقدرات الهائلة إلى التوعية بالخطر المحدق بالبشرية جراء انتشار هذه الأسلحة.

سيدي الرئيس، إن انعقاد هذه الدورة الخامسة والسبعين في أرضية شلت فيها حركة البشرية بشكل عام من جراء جائحة كوفيد-١٩ يعد أمرا هاما لدول العالم لتذكيرهم بمخاطر الأسلحة بشكل عام وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية بشكل خاص وبضرورة إزالتها على نحو تام من أجل تعبئة الجهود الدولية في سبيل عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وتوجيه مقدرات الدول ومواردها إلى البناء والتنمية المستدامة، خاصة في المرحلة الدقيقة التي يمر بها العالم اليوم والمتمثلة في التزايد المستمر لمستويات التوتر في الأقاليم وعلى المستوى الدولي، وكذلك انتشار النزاعات.

وختاما، فإننا في جمهورية موريتانيا الإسلامية تغتنم فرصة هذا المحفل لتذكير جميع شعوب العالم بمخاطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة ومنع الجماعات الإرهابية من حيازتها وكذلك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

كما ندعو إلى مد جسور التواصل والعمل المشترك، في إطار احترام خصوصيات وسيادة جميع البلدان وتكريس العدالة والمساواة ونشر ثقافة السلام والتسامح بين الشعوب، وبناء منظومة دولية قادرة على تحقيق العدالة وخلق عالم آمن ومستقر وقادر على مواجهة التحديات.

ونرجو أن تكلل أعمال هذه الدورة بالنجاح المنشود.

السيد الزدجالي (عمان): يود وفد بلدي أن يتقدم لكم بالتهنئة الخالصة بانتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونحن على ثقة بأن حكمتكم وإدارتكم سيكون لهما بالغ الأثر في الوصول إلى النتائج المرجوة، ونؤكد استعدادنا للتعاون معكم ومع سائر وفود الدول الأعضاء.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده لما جاء في بيان المندوب الدائم لجمهورية إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وبيان ممثل جمهورية مصر العربية نيابة عن المجموعة العربية اللذين يعبران عن مواقف الدول العربية ودولة حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2)، حيث أن السلطنة عضو في المجموعتين.

ويد بلدي الدعوة التي أطلقها الأمين العام، أنطونيو غوتيريش إلى وقف إطلاق النار في المناطق التي تعاني من نزاعات وصراعات مسلحة حول العالم، آملين أن تحظى باستجابة من سائر الأطراف المعنية، وذلك لما لها من آثار إيجابية على الأمن والسلم الدوليين. كما لا تفوتنا الفرصة أن نجدِّد هنا ثقتنا في الأمين العام للأمم المتحدة. ونرحب بالجهود التي يبذلها لتطوير عمل المنظمة بما يجعلها أكثر استجابة لمتطلبات الدول وبما يعزز من قدرتها لمواكبة المستجدات والتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية.

سعادة الرئيس، موقفنا في سلطنة عمان ثابت حول ضرورة الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي القائمة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وإقامة علاقات حسن الجوار والتعاون وتبادل المنافع وتسوية الخلافات بالطرق السلمية. وندعو سائر الدول إلى الالتزام بتلك المبادئ النبيلة والأحكام الراسخة التي تراعي مصلحة الجميع دون استثناء والتي من شأنها جعل عالمنا أكثر أمنا واستقرارا في إطار الثقة المتبادلة والتعاون المشترك، بما يؤسِّس لمرحلة جديدة من الأمن والرخاء للبشرية جمعاء.

كما يؤيد بلدي الدعوة إلى إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وتؤكِّد على أهمية الوصول إلى عالمية نظام عدم الانتشار، داعيا الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى القيام بذلك دون تأخير أو شروط، وأن تخضع سائر منشآتها النووية لنظام الرقابة الشامل الذي تشرف عليه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سعادة الرئيس، من بين المبادرات الهادفة إلى إشاعة الأمن والاستقرار تلك المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وإذ يرحب بلدي بالقرار الصادر عام ١٩٩٥ عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، فإنه يدعو سائر الدول، وعلى وجه الخصوص الدول النووية الوديعة للمعاهدة، إلى المشاركة الفعالة والإيجابية لترجمة مضامين القرار إلى واقع ملموس بما يعزز من الثقة المتبادلة والتعايش المشترك بين دول وشعوب المنطقة.

وإذ يرحب وفد بلدي بانعقاد أول مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والذي عقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، فإنه ليجدد دعمه الكامل لانعقاد الدورة الثانية للمؤتمر المذكور في عام ٢٠٢١ برئاسة دولة الكويت الشقيقة.

كما يولي بلدي أهمية للأمن السيبراني وحماية المؤسسات والمنشآت الحيوية من الهجمات الإلكترونية. وإذ ندعو إلى مزيد من التعاون الدولي وتبادل المعلومات في هذا المجال، نود الإشارة إلى المكانة التي حققتها سلطنة عمان في مؤشر الأمن السيبراني العالمي حيث جاء ترتيبها في المركز السادس عشر عالميا ضمن المؤشر الذي شمل ١٧٥ دولة.

وقد أثبتت الأحداث التي مر بها العالم الارتباط الوثيق بين أمن الدول، وهو ما يحتم علينا جميعا المساهمة الإيجابية في تشكيل عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، عالم يسوده الأمن والاستقرار بعيدا عن التوترات، وهو ما يتطلب إرادة سياسية ورؤية شمولية للأمن الجماعي المشترك للدول. لا شك أن التحديات كبيرة، ولكننا عبر التعاون بين الدول ومن خلال الأمم المتحدة، والدور الريادي والتسهيلي الذي يقوم به الأمين العام، نعتقد أنه بالإمكان الوصول لعالم يسوده الأمن والأمان.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأود أيضا أن أؤكد للرئيس دعمنا الكامل وتمنياتنا له بكل النجاح في عمله، ولا سيما في ظل الظروف الصعبة التي تفرضها جائحة فيروس كورونا.

يؤيد وفدي البيانات التي أدلى بها ممثلو إندونيسيا والكاميرون ومصر نيابةً عن حركة بلدان عدم الانحياز، والمجموعة الأفريقية والمجموعة العربية على التوالي (انظر A/C.1/75/PV.2).

تؤكد تونس من جديد دعمها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها الأساس لنزع السلاح النووي وحجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي. وتشدِّد تونس على أهمية تحقيق عالمية معاهده عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال انضمام الدول غير الأطراف إليها بوصفها دولا غير نووية. ونُذكِّر أيضا بأن مصداقية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تقوم على التنفيذ المتوازن لركائزها الثلاث المتمثلة في نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. غير أننا نشعر بالقلق لأن استمرار عدم إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، وتآكل الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة النووية في السنوات الأخيرة، قد يضران بشدة معاهدة عدم الانتشار.

نرى أنه، من أجل الحفاظ على مصداقية معاهدة عدم الانتشار وضمان استدامتها، من المهم جدا الوفاء بالالتزامات التي قُطعت عند اعتمادها وأثناء المؤتمرات التي عقدت لاستعراضها، ولا سيما الالتزام بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والذي كان أحد شروط تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥. وفي هذا الصدد، نأمل مخلصين أن ينجح المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة، في عام ٢٠٢١، في وضع طرائق واضحة وجدول زمني لتنفيذ تلك الالتزامات.

إن تعزيز الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية عامل أساسي لاستعادة الثقة وتيسير المفاوضات بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، ترحب تونس باستئناف المناقشات بين الولايات المتحدة وروسيا بهدف تمديد معاهدة ستارت الجديدة، التي من المقرر أن ينقضي أجل نفاذها قريبا.

وفي ذات السياق، تدعو الدول التي لم توقع ولم تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

منذ البداية، أيدت تونس العملية التي أدت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وترى أنها تُكمِّل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزِّزها. ونأمل أن نرى التعجيل بدخولها حيز التنفيذ، الأمر الذي سيسهم في تحقيق هدفنا المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية.

وتؤيد تونس الجهود الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وقد رحبت، في مناسبات مختلفة، بالزخم الإيجابي الذي نشأ خلال العامين الماضيين في كل من مؤتمرات القمة بين الكوريتين والقمة المعقودة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي أدَّت إلى اعتماد إعلانات سياسية هامة. ونلاحظ بارتياح أنه لم تجر أي تجارب نووية جديدة أو تجارب قذائف تسيارية طويلة المدى منذ انعقاد تلك القمم، ونعرب عن أملنا في إنهاء كل هذه الأعمال التي تسبب التوتر، بما في ذلك تجارب القذائف القصيرة والمتوسطة المدى.

نكرر دعوتنا إلى البدء، في أقرب وقت ممكن، بالمفاوضات بشأن وضع خريطة طريق واضحة لنزع السلاح النووي الكامل والتحقق منه في شبه الجزيرة الكورية، الأمر الذي من شأنه أن يبني الثقة بين جميع الأطراف وييسر الاستجابة للدعوات إلى رفع العقوبات تدريجيا.

وتُؤيِّد تونس الرأي القائل بأن خطة العمل الشاملة المشتركة تشكل إضافة هامة إلى الهيكل العالمي لعدم الانتشار، وتسهم إسهاما كبيرا في تخفيف حدة التوتر بشأن برنامج إيران النووي. ولذلك نجدد دعوتنا إلى جميع الأطراف في هذا الاتفاق وللقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) العمل على التنفيذ الكامل والفعال للخطة.

نعرب أيضا عن تأييدنا للمبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار والحد من التوترات في المنطقة. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، الذي عقد دورته الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وشاركت فيه جميع البلدان العربية وإيران مشاركة بناءة. وتماشيا مع المقرر ٥٤٦/٧٣، سيعقد المؤتمر سنويا في المقر إلى أن يكتمل وضع معاهدة ملزمة قانونا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

نعتقد أن المؤتمر يمكن استخدامه لتعزيز الحوار وبناء الثقة فيما بين البلدان المعنية، ومن ثم الإسهام في الحد من التوترات في المنطقة. ويمكنه أيضا أن يمهد الطريق لإنشاء آلية أمنية إقليمية قوية في نهاية المطاف، الأمر الذي سيدعم إقامة سلام وأمن دائمين في المنطقة بطريقة شاملة للجميع وتعاونية. ورغم الآراء المتباينة التي أُعرِب عنها خلال العملية التي أدت إلى اتخاذ قرار بعقد المؤتمر، نأمل أن تتمكن جميع الأطراف المدعوة من المشاركة في دوراته المقبلة والعمل معا لتخليص الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل.

وتجدد تونس دعوتها إلى تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونأسف لتزايد عدد حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة، ونؤكد من جديد موقفنا المبدئي الذي يدين، بأشد العبارات، استخدام أي أحد لتلك الأسلحة، في أي مكان ولأي سبب من الأسباب. ونشدِّد أيضا على ضرورة محاسبة جميع المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم. وتؤكد تونس من جديد دعمها لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتشدد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالعمل على نحو جماعي وموحد لضمان استمرارية عملها واستقلاليته وفعاليته.

ما زالت التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتسبَّب في تفاقم الصراعات الداخلية في العديد من البلدان، ولا سيما في القارة الأفريقية وفي العالم العربي. وتقوض هذه التجارة أيضا الأمن والاستقرار الإقليميين، وتؤجج الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وأنشطة الجماعات الإرهابية.

ساندت تونس – وهي بلد مسالم لا ينتج أو يُصدِّر أي نوع من الأسلحة – برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يمكن الركون إليها.

إن تونس أيضا طرف في بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها، وذخيرتها، والاتجار غير المشروع بها، والمُكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وأيدنا أيضا اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، اقتناعا منا بالمساهمة الهامة التي يمكن أن تقدمها لحل مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

تتشاطر تونس نفس مشاعر القلق التي أُعرِب عنها بسبب تزايد الهجمات الإلكترونية، لا سيما ضد البنية التحتية الحيوية، وقدرتها الهائلة على زعزعة الاستقرار. وتؤكد تونس من جديد تطبيق القانون الدولي على استخدام الدول لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيق القانون الدولي الإنساني على الهجمات الإلكترونية التي تنفذ أثناء النزاعات المسلحة، بدون تأييد تسليح الفضاء الإلكتروني أو الحرب الإلكترونية بأي شكل من الأشكال،

وريثما يُختتم النقاش الجاري بشأن التطبيق الدقيق للقانون الدولي في الفضاء الإلكتروني، نؤيد الرأي القائل بأنه ينبغي بذل جهود عاجلة للاتفاق على منهجية توافقية ذات مصداقية ووسائل لإسناد المسؤولية عن الهجمات الإلكترونية. وفي هذا الصدد، ندعو إلى مواصلة الحوار المفتوح والشامل بشأن أمن الفضاء الإلكتروني من خلال منصات مثل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

تؤكد تونس أيضا أنه نظرا للطابع المترابط للفضاء الإلكتروني، فإن القدرة الجماعية على منع أو تخفيف آثار الهجمات الإلكترونية تتوقف على قدرة كل دولة على الاستعداد والاستجابة لمجابهة تلك الهجمات. وقد وضعت تونس من جانبها، بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، إستراتيجية وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني، سيتم الإعلان عنها في كانون الأول/ديسمبر. وتهدف الإستراتيجية إلى تحسين قدرة البلد على الصمود ومجابهة التهديدات الإلكترونية من خلال تطوير قدراته الوطنية ونظامه القانوني، مع الاحترام الكامل للحقوق والحريات الأساسية، والاستفادة من تعزيز التعاون الدولي.

في الختام، تؤكد تونس مجددا الأهمية التي توليها للحوار والتعددية واحترام القانون الدولي في حل المسائل المتصلة بصون السلم

والأمن الدوليين، بما في ذلك في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. وبالتأكيد سنواصل الاسترشاد بتلك المبادئ خلال الفترة المتبقية من فترة عضويتنا غير الدائمة في مجلس الأمن.

السيد مبون (الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أحذو حذو المتكلمين السابقين في تقديم خالص التهاني للرئيس، مؤكدا له ولأعضاء المكتب الآخرين تعاون وفد بلادي الكامل معهم. وأود أيضا أن أعرب عن خالص تحياتي لسلفه، السفير ساشا سيرجيو يورينتي سوليز، ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، على حُسْن أداء عمله خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

يؤيد وفد بلادي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا وممثل الكاميرون باسم حركة بلدان عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية على التوالي (انظر A/C.1/75/PV.2). وأود أيضا أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية:

لا شك في أنه في سياق الأزمة الصحية غير المسبوقة المتمثلة في جائحة مرض فيروس كورونا، تشكل الخلافات المستمرة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وخطر استخدام هذه الأسلحة تهديدا للاستقرار والأمن الدوليين، إن لم يكن لوجود البشرية ذاته. فبعد مرور ٧٥ عاما على إنشاء الأمم المتحدة، لا تزال ذكرى هيروشيما وناغازاكي حيةً في الأذهان إلى حد كبير، ومع ذلك فإنها بعيدة كل البعد عن تبديد شبح نزاع جديد. وما فتئت الشكوك تخيم على بعض عمليات نزع السلاح. ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها في صميم النزاعات الإقليمية، وهما يغذيان الإرهاب والقرصنة البحرية.

ونحن جميعا ندرك أن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية هو أحد أهداف الأمم المتحدة. ولذلك، تعهدت الدول الأعضاء بالتزامات مختلفة من خلال اعتماد قرارات وصكوك دولية لمكافحة انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل مكافحةً فعالةً، حيث أنها تشكِّل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. وقد أكدت قرارات الجمعية العامة باستمرار على الحاجة الملحة إلى إيجاد عالم خال من هذه الأسلحة، التي لن تؤدي إلا إلى تعريض البشرية لزوال مأساوي.

ومع أنه تحقَّق تقدم في خفض المخزونات الموجودة، فإنه يجب علينا أن نعترف بغياب التعاون الشامل في ذلك المجال. وفي الواقع، جرت مناقشات ومفاوضات عديدة، بما في ذلك بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لتأمين مستقبل تنحسر فيه التهديدات النووية لكوكب الأرض.

وتشمل الجهود الأخرى المبذولة في هذا الصدد الاختتام الناجح للمفاوضات بشأن ثلاثة اتفاقات في السنوات الأخيرة: اتفاق بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والذي يُعرف أيضا باسم اتفاقية أوتاوا؛ واتفاق ثان أقل شهرة يتعلق بمخلفات الحرب المتفجرة؛ ودخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ. وكان مؤتمر نزع السلاح أيضا المحفل الذي تم فيه التفاوض بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، فإن معاهدة تجارة الأسلحة – وهي أداة قانونية عالمية ترمي إلى تحسين الحالة المحيطة ببيع الأسلحة في جميع أنحاء العالم – تنظم تجارة الأسلحة، التي هي مسألة خلافية.

بيد أن تلك التطورات لا يمكن أن تحجب التحديات التي تتطلب بذل المزيد من الجهد والإرادة السياسية، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. فالعالم يمر حاليا بأوقات عصيبة بسبب عودة الحرب الباردة إلى الظهور. وفي الوقت نفسه، فقدت آليات التبادل والحوار فعاليتها، تلك الآليات التي ساعدت ذات يوم على تخفيف حدة التوترات والحيلولة دون تصاعد حوادث متفرقة وتحوُّلها إلى نزاع شامل.

وأود أن أؤكد مجددا التزام بلدي بهدف نزع السلاح العام والكامل وتفكيك جميع الترسانات النووية، مع الاعتراف في الوقت ذاته بحق جميع الدول الأعضاء غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

في مجال الأسلحة التقليدية، يرحب بلدي بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

والاتجار غير المشروع بها. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب، اللذين لا يزالان الأداتين الأساسيتين للقضاء على هذه التجارة المدمرة. وهذا هو المحفل المناسب للدعوة إلى تعزيز المساعدة والتعاون الإقليميين والدوليين من أجل تكثيف الرقابة على تدفق هذه الأسلحة، بما في ذلك ذخائرها.

وأغتنم هذه الفرصة لأكرر التزام بلدي باتفاقية أفريقيا الوسطى لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وأجزائها ومكوناتها التي يمكن أن تُستخدم في صنع هذه الأسلحة وإصلاحها وتركيبها، المعروفة أيضا باسم اتفاقية كينشاسا.

وقد تأكَّد التزام حكومة بلدي أيضا بإنشاء لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها بصورة غير مشروعة بموجب المرسوم ٦٥/٢٠٢٠ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية، التي يسهم تنفيذها في تحقيق مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق في القارة بحلول عام ٢٠٢٠. ويتسق مع ذلك الالتزام أيضا عقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في اتفاقية كينشاسا في جمهورية الكونغو، عقب المؤتمر الأول، الذي عقد في ياوندي في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

لا يسعني أن أختتم بياني دون أن أعرب، باسم بلدي، عن شكرنا لجميع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الذين يقدمون الدعم لتنفيذ برنامجنا لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

السيد مينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئ رئيس اللجنة الأولى وأعضاء المكتب على توليهم مهامهم. وتتمنى سلوفاكيا لهم كل نجاح في توجيه هذه الهيئة البارزة، وأؤكد لهما تأييد وفد بلدي الكامل.

وتؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2). وأود أن أوضح بعض النقاط الإضافية من المنظور الوطني.

نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإننا نواجه في هذه الأثناء سيناريو لم يشهده معظمنا قط من قبل. إن جائحة مرض فيروس كورونا تضعنا جميعا تحت ضغوط هائلة وتخلق تحديا أمنيا جديدا للعالم بأسره. وهي تشكِّل أيضا اختبارا آخر للقدرة على التحمل بالنسبة لتعددية الأطراف، حيث نشهد فترة مأساوية من التدهور في البيئة الأمنية وتآكل هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما في ذلك الانتهاك الصارخ للقواعد الدولية الراسخة. وفي هذه الفترة التي تكتنفها الشكوك، ليس أمامنا من خيار سوى أن نظل ملتزمين التزاما كاملا بتعددية الأطراف الفعالة والنظام الدولي القائم على القواعد، والذي تحتل فيه الأمم المتحدة موقع الصدارة.

ونحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ في هذا العام. وتؤيد سلوفاكيا تأييدا لا لبس فيه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وركيزة لا غنى عنها للسلام والأمن الدوليين.

وطوال العقود الخمسة من وجودها، جعلت المعاهدة – وما زالت تجعل – عالمنا أكثر أمانا. ونتمنى جميعا أن ينجح المؤتمر المقبل لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وحالما تسمح الظروف بذلك، ينبغي أن يبدأ المؤتمر في أقرب وقت ممكن. ويجب على جميع الدول الأطراف أن تنفذ التزاماتها والالتزامات التي تعهدت بها بموجب المعاهدة أو تعهدت بها خلال مؤتمرات استعراضها السابقة.

إننا نولي أهمية كبيرة للولاية الأساسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الضمانات والتحقق المستقل وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونكرر رأينا القائل بأن اتفاقات الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكولات الإضافية، تُشكِّل معيار التحقق الحالي، وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي عليها.

والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك الحق السيادي لكل بلد في إدراج الطاقة النووية في تشكيلة مصادر الطاقة الخاصة به، لا تزال ذات أهمية كبيرة لسلوفاكيا. وسلوفاكيا مؤيد قوي لفوائد

التكنولوجيات النووية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتؤيد سلوفاكيا اتباع نهج واقعي وشامل في السعي لنزع السلاح النووي، يقوم على صكوك قانونية يعزز بعضها بعضا وتدابير عملية تأخذ في الاعتبار البيئة الأمنية السائدة. وفي هذا الصدد، نؤيد، ضمن أمور أخرى، التعاون في مجال التحقق من نزع السلاح؛ تدابير الحد من المخاطر النووية؛ زيادة الشفافية والحوار بشأن المذاهب والمواقف النووية؛ ومبادرات أخرى مثل مبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي.

وترى سلوفاكيا أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ سيكون خطوة حاسمة في سبيل النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار، لأنه سيحظر قانونا جميع تفجيرات تجارب الأسلحة النووية وغيرها من التفجيرات النووية. وندعو جميع الدول التي لم توقع ولم تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

وتؤيد سلوفاكيا الشروع فورا في مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية وفقا للوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها.

ونرحب بالحوار بشأن الاستقرار الإستراتيجي بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الذي يجري في فيينا وهلسنكي. ويحدونا أمل كبير في تمديد معاهدة ستارت الجديدة إلى ما بعد شباط/فبراير ٢٠٢١. ونحن نعتبر تلك المعاهدة إحدى الركائز الرئيسية للاستقرار والأمن الدوليين. وسوف تكون مشاركة الصين في المحادثات المقبلة بشأن إطار جديد لتحديد الأسلحة ونزع السلاح موضع ترحيب.

ورغم أن خطة العمل الشاملة المشتركة واجهت تحديات عدة مرات، فإنها، بوصفها مثالا ناجحا للدبلوماسية المتعددة الأطراف، ظلت عنصرا هاما في الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤيد سلوفاكيا ذلك الاتفاق النووي، وهي على يقين باستمرار تصميم بقية الأطراف على الحفاظ عليه. ونشيد بالدور الذي لا غنى عنه الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالرصد والتحقق في إيران في ضوء قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). إن الوفاء الكامل وغير المشروط من جانب إيران بالالتزامات التي يتضمنها الاتفاق أمر حتمي لصون الطابع السلمي المحض لبرنامج إيران النووي.

وقد أظهرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوضوح دوما عزمها على مواصلة برنامجها النووي وبرنامجها للقذائف التسيارية في انتهاك للعديد من قرارات مجلس الأمن. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والعودة إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتعرب سلوفاكيا عن دعمها الكامل لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونأسف للتشكيك في عمل المنظمة وأنشطتها، ولا سيما فيما يتعلق بعرض نتائج فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لها في سورية. وندين بشدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية مهما كانت الظروف. ويجب عدم التهاون مع الإفلات من العقاب في هذا الصدد، ولا ينبغي التسامح معه.

وندين محاولة اغتيال أليكسي نافالني، الذي تعرَّض للتسمم في روسيا، كما أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بغاز أعصاب كيميائي من مجموعة نوفيتشوك يُستخدم في الحرب الكيميائية. وندعو السلطات الروسية إلى التعاون الكامل مع المنظمة لضمان إجراء تحقيق محايد في تلك الحالة المؤسفة.

وقد أبرزت تجربتنا المستمرة مع جائحة فيروس كورونا المخاطر ومواطن الضعف البيولوجية. ويمكن أن تكون بمثابة حافز لتكثيف العمل في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وتؤكد سلوفاكيا من جديد دعمها لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وسلوفاكيا ملتزمة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي والحفاظ على بيئة فضاء خارجية سليمة، آمنة، ومستدامة.

وندعو إلى أن يكون الفضاء الإلكتروني حرا مفتوحا مستقرا وآمنا تُراعَى فيه حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون. ونعتقد

أنه لربما حان الوقت المناسب لتجاوز خلافاتنا والبدء في العمل من أجل صيغة طويلة الأجل ومفتوحة تستشرف المستقبل وتستند إلى نتائج اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل مفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

وتؤيد سلوفاكيا بقوة معاهدة أوتاوا، والحظر الشامل على الألغام المضادة للأفراد، والتطلع إلى تحقيق عالم خال من الألغام. ومن الضروري وضع حد للمعاناة والإصابات الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك من خلال تنفيذ خطة عمل أوسلو. وفي عام ٢٠١٩، قدمت سلوفاكيا دعما ماليا لمشروع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق، المخصص لإدارة مخاطر المتفجرات والتدريب والدعم التقني وأنشطة التوعية بالمخاطر.

وستحتفل اتفاقية الذخائر العنقودية بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائها، في المؤتمر الثاني لاستعراض الاتفاقية الذي سيعقد في لوزان هذا العام. وتظل سلوفاكيا ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، بما في ذلك تدمير مخزوناتها من الذخائر العنقودية بحلول الموعد النهائي المحدد وهو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤.

وتؤكد سلوفاكيا أهمية التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وإضفاء الطابع العالمي عليها، فهي الصك الدولي الوحيد الملزم قانونا لتنظيم التجارة العالمية بالأسلحة التقليدية، والتي تهدف إلى منع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة وتحويلها.

إن مؤتمر نزع السلاح، وهو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لنزع السلاح، أداة لا غنى عنها لآلية نزع السلاح على الرغم من حالة الجمود التي يشهدها منذ عقدين من الزمن. ونرحب بتعزيز التعاون والتنسيق بين رئاستي مؤتمر نزع السلاح من خلال الشكل غير الرسمي لمجموعة ٦+٢، الذي يمكن أن يجلب زخما إيجابيا تمس الحاجة إليه في عمل مؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في أن تنجح هذه الدورة للجنة الأولى، حتى في ظل ظروف الجائحة، في البحث عن حلول تلبي احتياجات المجتمع الدولي في مجالي نزع السلاح والسلم والأمن الدوليين.

السيدة بافداز كوريت (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ الرئيس والأعضاء الآخرين في مكتب اللجنة الأولى وأؤكد لهم دعم وفد بلدي الكامل.

وتؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/75/PV.2). وأود أيضا أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

لقد كان لجائحة فيروس كورونا تأثير قوي على المجتمع الدولي. وبينما نواجه الظروف الصعبة لهذه الجائحة، نواجه أيضا بيئة أمنية دولية سريعة التطور، وضغوطا متزايدة على الهيكل العالمي لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. إن تجزّؤ أنظمة الأمن الدولي وإضعافها أمر يبعث على القلق. ولا يزال الاستقطاب والافتقار الشديد للثقة بين البلدان قائما. ويجب ألا يؤدي ذلك إلا إلى تعزيز التزامنا بهيكل دولي فعال قائم على المعاهدات لتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار. وينبغي حلّ جميع مسائل الانتشار الملحة بالوسائل الدبلوماسية والسلمية.

وتظل سلوفينيا ملتزمة بالعمل من أجل هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وأفضل مسار لتحقيق ذلك الهدف وأكثرها واقعية هو مسار تدريجي، من خلال التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعلق سلوفينيا، بوصفها واحدة من ٣٠ دولة لديها برنامج نووي مدني كامل، أهمية كبيرة على تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية وعلى عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما نظام الضمانات التابع لها، الذي يؤدي دورا أساسيا في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. وإننا نتطلع إلى المؤتمر القادم لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وينبغي أن نستغل الوقت الإضافي

المتاح لوضع الأساس للدول الأطراف لتعزيز تنفيذ الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار وإنجاح المؤتمر الاستعراضي.

وكما نعلم جميعا، ستظل معاهدة ستارت الجديدة نافذة المفعول حتى شباط/فبراير. ولذلك، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالحوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي الذي يجري بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، والذي بدأ هذا الصيف. ويحدونا أمل راسخ في أن يتم تمديد العمل بمعاهدة ستارت الجديدة إلى ما بعد العام المقبل.

وفي الوقت نفسه، نؤيد الرؤية القائلة بأن نظام تحديد الأسلحة في المستقبل ينبغي أن يشمل جمهورية الصين الشعبية. فمشاركة الصين سوف تُشكِّل خطوة إيجابية في نظام تحديد الأسلحة في المستقبل. وهذا تحديدا ما ينبغي لبلد قوي ودولة مسؤولة حائزة للأسلحة النووية أن تفعله.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأجدد الدعوة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للعودة إلى نظام التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فقد تكون تلك الخطوة الأولى على الطريق إلى الإخلاء التام لشبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

كما أننا لا نزال نؤيد خطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك، ندعو إيران إلى العودة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة ونحث جميع الأطراف الأخرى على بذل جهود جادة لمواصلة تنفيذ ذلك الاتفاق الدولي الحيوي.

وإذ أنتقل إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أود أن أعرب عن دعم بلدي القوي للاتفاقية وإدانتنا الشديدة لأي استخدام للمواد الكيميائية السامة كأسلحة من جانب أي شخص، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وسلوفينيا، بوصفها عضوا في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، تدعم عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومساهمته في المساءلة عن هذا الاستخدام.

إن استخدام غازات الأعصاب، وأحدثها في قضية نافالني، أمر غير مقبول ويجب إدانته. ولذلك، تدعو سلوفينيا روسيا إلى التعاون الكامل مع المجتمع الدولي، لا سيما منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد التزمت سلوفينيا دائما بمساندة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. وإنه من دواعي فخري أن أبلغ الأعضاء أن سلوفينيا، التي يبلغ عدد سكانها مليوني نسمة، أطلقت بنجاح في الآونة الأخيرة أول ساتلين ووضعتهما في مداريهما. وسنستمر في دعم الجهود الرامية إلى منع سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وأود أن أؤكد من جديد أهمية وجود فضاء إلكتروني حر ومفتوح وآمن، يتم فيه التقيد بالمعايير القائمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقد قام فريق الخبراء الحكوميين المعني بتعزيز سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي بعمل رائع حتى الآن، وينبغي أن تسلك نتائج توصياته هذا الطريق في تنفيذها.

وتولي سلوفينيا أهمية كبيرة لتبادل الآراء داخل الفريق العامل مفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، لا سيما بشأن كيفية تطبيق قواعد ومبادئ القانون الدولي على سلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني. ونؤيد أيضا الاقتراح الداعي إلى إطلاق برنامج عمل للنهوض بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أؤكد التزام بلدي المستمر بالإجراءات المتعلقة بالألغام، وبالسعي لبلوغ هدف عالم خال من الألغام الأرضية. ولهذا السبب أنشأت الحكومة السلوفينية، منذ أكثر من عقدين، صندوقا استئمانيا دوليا لتعزيز الأمن البشري. وتواصل سلوفينيا، بدعم سخي من العديد من البلدان المانحة، أنشطتها في مجال إزالة الألغام الأرضية، بما في ذلك من خلال التثقيف بمخاطر الألغام، ومساعدة الضحايا وإعادة تأهيلهم، وإعادة الإدماج الاجتماعي

والاقتصادي، وغير ذلك من البرامج التي تنقذ أرواح المدنيين، لا سيما الأطفال.

ونرحب باعتماد خطة عمل أوسلو في المؤتمر الرابع للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد لاستعراض الاتفاقية في العام الماضي ونتطلع إلى تنفيذها تنفيذاً كاملا.

وأخيرا، أود أن أؤكد أن سلوفينيا، بوصفها من الجهات التي تعمل منذ أمد بعيد على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تدعم المبادرات الرامية إلى تحقيق مشاركة النساء على قدم المساواة وعلى نحو فعال في أنشطة تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار.

الرئيس بالنيابة: لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وستعقد الجلسة القادمة للجنة الأولى عصر اليوم الساعة ١٥/٠٠ بالضبط في هذه القاعة، حيث سنواصل المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح وما يتصل بها من بنود تتعلق بالأمن الدولي. وأناشد جميع الوفود أن تلتزم بالوقت المحدَّد لتمكيننا من المضي قدما في عملنا في الوقت المناسب.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.